

هدنة وسطعاصفة في المعسكر الحكومة

پوليو 2022





مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

سيارات تمر عبر طريق الأقروض الجبلي، وهو الطريق الرئيسي الرابط بين المناطق الخاضعة لكل من الحكومة والحوثيين في محافظة تعز. تستغرق الرحلة من وسط مدينة تعز إلى منطقة الحوبان الصناعية حوالي ست ساعات، بعد أن كانت المدة لا تتجاوز 15 دقيقة قبل الدلاع الحرب. فشلت المفاوضات الجارية التي تقودها الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح الطرق في تعز، رغم كونه بندًا أساسيًا في الهدنة المتفق عليها في أبريل/نيسان الماضى. تأريخ 8 يوليو/تموز 2022// صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

جدول المحتويات

5	ملخص تنفيذي
6	تمديد الهدنة حتى 2 أكتوبر/ تشرين الأول
6	مجلس القيادة الرئاسي يعلن تعديلات وزارية
7	تعیین محافظین جدد فے حضرموت وسقطری
7	طارق صالح يلتقي قادة عسكريين موالين للإصلاح ويفتتح مكتبًا سياسيًا في مدينة تعز
7	رئيس مجلس القيادة الرئاسي يجري تعديلات جذرية في السلطة القضائية
8	التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين
8	الحوثيون يعتمدون التقويم الهجري
8	الحوثيون يغلقون محطة إذاعية بعد صدور حكم قضائي بإعادة فتحها
8	إحالة ممثلة إلى الحبس الانفرادي في سجون الحوثيين
9	تدهور صحة صحفي في أحد سجون الحوثيين
9	التطورات على الساحة الدولية
9	تجديد تفويض البعثة الأممية لدعم اتفاق الحديدة وتعيين نائبة جديدة لرئيس البعثة
9	برقية تهنئة من قيادي في حركة حماس إلى نظيره الحوثي بمناسبة عيد الأضحى
9	بيان أمريكي سعودي يركز على إيران
11	اشتعال التوترات بين قوات الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة بعد محاولة اغتيال
12	معارك بين الحوثيين وقبائل البيضاء
13	استمرار الخروقات في الهدنة رغم تمديدها
13	وحدات عسكرية تُخلي مبانِ مدنية في تعز
14	التطورات العسكرية والأمنية الأخرى في سطور:
16	الحوثيون يواصلون استغلال المواطنين بأسعار الوقود المرتضعة
16	ارتفاع أسعار الوقود في مناطق سيطرة الحوثيين
18	الحوثيون يلقون باللوم على السعودية في أزمة الديزل والأدلة توحي بعكس ذلك
19	رصد سوق العملة
19	هبوط قيمة الريال الجديد في ظل ثبات قيمة الريال القديم

20	تراجع اهتمام البنوك التجارية بمزادات العملة الأجنبية
20	مساعٍ حكومية لمراقبة أكبر شبكة للهواتف المحمولة في البلاد
20	مفاوضات مع الحكومة الهندية لتسهيل استيراد القمح
20	تجار التجزئة يواصلون رفع الأسعار رغم انخفاض التكاليف
21	الحكومة توقع اتفاقية لتطوير قطاع الطاقة
22	رحيل الظواهري وفناء إرث بن لادن
24	من رَحِم النزوح: ولادة ونشأة جيل من أطفال اليمن النازحين
25	الحياة في الهيجة
26	ضعف كبير في الأنشطة الاقتصادية داخل مجتمعات النازحين داخليًا
26	النزوح المطوّل مقابل الحلول الدائمة
28	اقتصاد الحرب يعزز ريادة الأعمال النسائية في عدن
29	اختلالات السوق تحفز الأعمال الحرة
30	أحلام مؤجلة
32	أمطار غزيرة تغمر صنعاء القديمة

ملخص تنفيذي

شهد شهر يوليو/ تموز اشتعال حدة التوترات التي طال أمدها بين حزب الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة شبوة، مع تحول الخلافات السياسية حول المناصب الأمنية إلى اشتباكات بين القوات التابعة لكلا الطرفين. باءت مساعي الحكومة لنزع فتيل التوتر بين الطرفين بالفشل، مما هيأ الساحة لاندلاع معركة من أجل السيطرة على عاصمة المحافظة "عتق" أوائل أغسطس/آب. ألقت توترات شبوة بظلالها على اتفاق تمديد الهدنة بين الحكومة وجماعة الحوثيين المسلحة لشهرين آخرين، الذي رعته الأمم المتحدة، رغم استمرار الخروقات بين الفينة والأخرى. تداعى المقترح المطروح على الطاولة لإبرام هدنة موسعة تمتد لستة أشهر بسبب خلافات حول إعادة فتح الطرق في بعض المحافظات وزيادة وجهات الرحلات الجوية المنطلقة من مطار صنعاء وسداد رواتب القطاع العام.

أختتم الشهر بإعلان مجلس القيادة الرئاسي تعديلات وزارية شملت أربع وزارات عين عليها شخصيات جنوبية تحظى بقبول لدى المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ما يعكس مستوى النفوذ الذي يتمتع به الأخير. كما عيّنت الحكومة محافظين جُددًا لحضرموت وسقطرى، مع تبوؤ الرجل الأول للمجلس الانتقالي هرم السلطة في المحافظة الأخيرة. من ناحية أخرى، واصلت سلطات الحوثيين التربح بشكل كبير من تكاليف الوقود الباهظة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في وقت تحاول فيه إقناع المستهلكين بأن التحالف الذي تقوده السعودية هو المسؤول عن ارتفاع الأسعار في محطات التوزيع



تمديد الهدنة حتى 2 أكتوبر/ تشرين الأول

كيسي كومبس

اتفق طرفا النزاع، في 2 أغسطس/ آب، على تمديد الهدنة لشهرين إضافيين بالشروط ذاتها القائمة حاليًا، حيث جاء الاتفاق تتويجًا لجهود دبلوماسية مكوكية مكثفة من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وفي أعقاب وصول وفد عماني إلى صنعاء في 31 يوليو/ تموز. تضمن التمديد التزامًا من الأطراف بالعمل من أجل الوصول الى اتفاق هدنة موسع يمتد لستة أشهر، والذي أخفق المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ في تحقيقه في خضم شكوك وخلافات متبادلة حول إعادة فتح أربع طرق على مراحل (اثنتين في الضالع، وواحدة في صعدة، وطريق سوفيتيل في تعز)، وسداد رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وزيادة وجهات الرحلات الجوية المنطلقة من مطار صنعاء لتشمل الهند والقاهرة وعمّان والدوحة. اقترح غروندبرغ كذلك تشكيل لجنة جديدة ثُعنى بالحوار والمصالحة. تباينت المواقف إزاء شروط المقترح الذي تقدمت به الأمم المتحدة لتمديد الهدنة لمدة ستة أشهر، حيث قبلت الحكومة المعترف بها دوليًا بالشروط بشكل أساسي، في حين رفض رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي لقاء غروندبرغ في 25 يوليو/ تموز، وهو ما يعكس موقفًا رافضًا إزاء تقديم المزيد من التنازلات. من جانبها، رفضت سلطات الحوثيين الشروط برمتها.

مجلس القيادة الرئاسي يعلن تعديلات وزارية

في 28 يوليو/ تموز، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي تعديلات وزارية شملت أربع وزارات، وهي الدفاع والنفط والكهرباء والأشغال العامة، كخطوة تعزز التحالف غير الرسمي داخل المجلس بينه ورئيس المجلس الانتقالي. رغم الجنوبي عيدروس الزبيدي، حيث يحظى الوزراء الأربعة الجدد -جميعهم جنوبيون -بقبول لدى المجلس الانتقالي. رغم عدم وجود علاقة تربط وزير الدفاع الجديد الفريق الركن محسن الداعري بالمجلس الانتقالي، ينحدر الداعري من مدينة الضالع مسقط رأس الزبيدي ويُنظر إليه كشخصية محايدة تتمتع بعلاقات جيدة مع السعودية. كما يُعتبر وزير النفط الجديد، سعيد الشماسي، شخصية تكنوقراطية حضرمية وتقلد مناصب عدة في الحكومة، كان آخرها منصب نائب وزير النفط. أما وزير الكهرباء الجديد مانع بن يمين فهو تكنوقراط تابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، وكان يشغل منصب وزير الأشغال العامة في السابق، في حين جاء تعيين سالم العبودي المنحدر من المهرة كوزير جديد للأشغال العامة للتأكيد على استمرار تمثيل المهرة في الحكومة -فوزير الكهرباء السابق كان من المهرة. وخلافًا للتوقعات، أبقى العليمي وزير الداخلية إبراهيم حيدان -المنحدر من محافظة أبين والمقرّب من الرئيس السابق عبدربه منصور هادي -في منصبه، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى المخاوف من تبعات تنحية اثنين من أبناء أبين المؤثرين في فترة وجيزة، والذي يمكن أن ويُعزى ذلك في المحافظة ويخلّ بالتوازن الدقيق للقوى في الجنوب.

تعيين محافظين جدد في حضرموت وسقطري

في 31 يوليو/ تموز، عيّن رشاد العليمي محافظين جديدين لحضرموت وسقطرى، حيث وقع الاختيار على رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة سقطرى "رأفت علي إبراهيم الثقلي" لتبوؤ هرم السلطة في المحافظة، مما عزز قبضة المجلس الانتقالي بعد طرد المحافظ السابق رمزي محروس في تمرّد مسلح في يونيو/ حزيران 2020. أما في حضرموت، فقد حلّ البرلماني عن حزب المؤتمر الشعبي العام "مبخوت بن ماضي" محل "فرج البحسني" – عضو مجلس القيادة الرئاسي ورئيس المنطقة العسكرية الثانية. ورغم احتفاظ البحسني بمناصبه الأخرى، منها قيادة قوات النخبة الحضرمية، سيحد فقدانه منصب المحافظ بشكل كبير من قدرته على الوصول إلى الموارد المالية للمحافظة، وبالتالي من الحفاظ على ولاء القوات المسلحة. جدير بالملاحظة أنه جرى إبلاغ البحسني، الذي ذاع صيته كمسؤول فاسد، بالتغييرات المزمعة خلال زيارة قام بها مؤخرًا إلى الرياض، والذي قابله بالرفض بادئ الأمر، حسبما أفادت تقارير إعلامية من عدن. لكنه عاد إلى المكلا، عاصمة حضرموت، ودعا السكان إلى الالتفاف حول المحافظ الجديد، بحسب ما ذكرت وكالة سبأ للأنباء التابعة للحكومة. من جانبه، عقد خلفه "ابن ماضي" أول مؤتمر صحفي له كمحافظ في 7 أغسطس/ آب، حيث أكد المحلية.

كان البحسني أعلن -قبل أسبوع من إقالته –تغييرات طالت عددًا من المناصب الرئيسية في المحافظة، فيما بدا كمحاولة لتعزيز قبضته على قاعدة نفوذه في المكلا. من بين المسؤولين الذين أُوقفوا عن العمل بسبب "خروقات إدارية" لم تحدد: عبدالرحمن بلفاس الكثيري، مدير فرع شركة النفط بالوادي والصحراء، وعصام حبريش الكثيري، وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الوادي والصحراء.

طارق صالح يلتقي قادة عسكريين موالين للإصلاح ويفتتح مكتبًا سياسيًا في مدينة تعز

التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي والقائد العسكري المدعوم من الإمارات طارق صالح، في 9 يوليو/تموز، بكبار المسؤولين العسكريين في محافظة تعز، بمن فيهم قائد محور تعز العسكري، اللواء الركن خالد فاضل، والمستشار العسكري العميد عبده فرحان المخلافي، المعروف أيضًا باسم "سالم". شهد الاجتماع الذي عُقد في مديرية التربة، جنوب شرق تعز، بالقرب من الحدود مع محافظة لحج، حضور محافظ تعز نبيل شمسان -عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام لكنه موالٍ للإصلاح. نُظر إلى الاجتماع كخطوة لبناء الثقة بين القوتين المناوئتين لبعضهما والمسيطرتين على مناطق مختلفة من تعز، لكن المتحدتين في مناهضة جماعة الحوثيين. صالح هو قائد قوات المقاومة الوطنية المتمركزة على طول السواحل المطلة على البحر الأحمر في المحافظة والمناطق المحيطة بميناء المخا، في حين يسيطر محور تعز العسكري التابع للإصلاح على مدينة تعز وجزء كبير من المناطق الريفية الواقعة في الجزء الجنوبي الأوسط من المحافظة.

بعد أقل من أسبوعين من عقد الاجتماع، افتتح صالح في 21 يوليو/تموز فرعًا للمكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية في مدينة تعز. حضر الافتتاح وكيل محافظة تعز والعضو في حزب الإصلاح عبد القوي المخلافي، فضلًا عن ممثلين محليين عن الأحزاب السياسية الأخرى في تعز، بما في ذلك حزبا الناصري والاشتراكي. كما التقطت صور لصالح ومحافظ تعز نبيل شمسان أثناء أدائهما صلاة عيد الأضحى معًا في تعز.

يُذكر أن أول اجتماع مباشر بين صالح وشمسان عُقد في 21 مايو/ أيار 2021. بعدها بخمسة أشهر، أي أكتوبر/تشرين الأول، أغتيل أحد كبار قياديي حزب الإصلاح في تعز، وهو ضياء الحق الأهدل، بعد إظهار دعمه للتحالف بين قوات المقاومة الوطنية ومحور تعز العسكري كمعسكر مناهض للحوثيين. ظل المجلس الانتقالي الجنوبي يراقب بحذر محاولات الفصيلين الشماليين لرأب الصدع بينهما، معتبرًا أي تحالف محتمل كتهديد لقاعدة نفوذه في الجنوب، لكنه خطوة ضرورية لإحراز تقدم ضد الحوثيين. ورغم إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي استعداده التحالف مع قوات المقاومة الوطنية ضد الحوثيين، أبدى مقاومة للانجازات السياسية التي حققها الموالون لطارق صالح المؤيدون للوحدة في محافظتي شبوة وعدن الجنوبيتين.

رئيس مجلس القيادة الرئاسي يجري تعديلات جذرية في السلطة القضائية

أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، في 4 أغسطس/آب، عدة تعيينات في السلطة القضائية كجزء من إصلاحات إدارية واسعة النطاق، حيث صدر مرسومان (متاحان هنا وهنا) بتعيين رؤساء للمحكمة العليا، ومجلس القضاء الأعلى، وهيئة التفتيش القضائي. تتألف المحكمة العليا، وهي محكمة الاستئناف النهائية في اليمن، من رئيس ونائبين ونحو 50 قاضيًا، في حين يضم مجلس القضاء الأعلى –أعلى سلطة قضائية -تسعة أعضاء من بينهم رئيس المحكمة العليا، ووزير العدل، والنائب العام، وهيئة التفتيش القضائي بمهام الإشراف على السلطة القضائية وإدارتها.

تعكس هذه التعيينات مساعي رشاد العليمي لإعادة ترسيخ سلطة المؤسسات القضائية التابعة للحكومة، التي تعيين تقوضت بعد إنشاء مؤسسات حوثية موازية والضغوط الممارسة من المجلس الانتقالي خلال الحرب. يأتي تعيين شخصيات جنوبية كرؤساء للهيئات القضائية الثلاث تلبية لبعض مطالب نادي القضاة الجنوبي المؤيد للمجلس الانتقالي، الذي هدد في أغسطس/ آب 2021 بالاستحواذ على بعض صلاحيات مجلس القضاء الأعلى.

يُعد القاضي محسن طالب أبو بكر الحوشبي (مسقط رأسه محافظة لحج) من بين أبرز الشخصيات الجنوبية التي تتبوأ هرم السلطة القضائية، حيث عُيِّن رئيس لمجلس القضاء الأعلى، إلى جانب على عطبوش عوض من أبين، الذي عُيِّن أمين عام لمجلس القضاء الأعلى، وسهل محمد حمزة ناصر من عدن، الذي عُيِّن نائب لرئيس المحكمة العليا، فضلًا عن تعيين القاضي ناظم حسين سالم باوزير –العضو المؤسس لنادي القضاة الجنوبي -رئيس لهيئة التفتيش القضائي وعضو في مجلس القضاء الأعلى.

كما عَيِّن العليمي أربعة من القضاة الذين جرى استبدالهم كأعضاء في مجلس الشورى، وهم: رئيس المحكمة العليا السابق حمود عبدالحميد الهتار، ورئيس مجلس القضاء الأعلى السابق علي ناصر، والعضوان السابقان في المحكمة العليا على عوض ناصر وأحمد عمر بامطرف.

التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين

الحوثيون يعتمدون التقويم الهجري

تداولت وسائل إعلام حوثية، في 4 يوليو/تموز، إعلان رئيس المجلس السياسي الأعلى "مهدي المشاط" اعتماد الجماعة للتقويم الهجري عوضًا عن الميلادي في كافة أنظمة الدولة بدءًا من 30 يوليو/تموز، الذي صادف غرة محرّم أو رأس السنة الهجرية.

لا تنتفي العقبات الفنية والمالية والقانونية الكبيرة المصاحبة لتنفيذ مثل هذا القرار، من بينها اعتماد أنظمة الدولة للتقويم الميلادي منذ عقود. بالتالي، لا يستبعد أن تفرض السلطات الحوثية استخدام التقويم الهجري إلى جانب التقويم الميلادي، حيث يتوقع أن تعتمد المدارس وبعض مؤسسات الدولة التي لا تتعاطى مع العالم الخارجي التقويم الهجري بصورة كاملة.

الحوثيون يغلقون محطة إذاعية بعد صدور حكم قضائى بإعادة فتحها

في 11 يوليو/تموز، داهم مسلحون حوثيون مقر إذاعة "صوت اليمن" المحلية، وصادروا معدات الإرسال، عقب أيام من صدور حكم قضائي يسمح للمحطة الإذاعية بإعادة البث، إثر توقف دام ستة أشهر بسبب إغلاق السلطات الحوثية لمقر الإذاعة. وعبر سلسلة منشورات على فيسبوك، قال مالك إذاعة صوت اليمن، مجلي الصمدي، إن القوات التي اقتحمت المحطة الإذاعية تابعة لوزارة الإعلام التي يديرها الحوثيون وقسم شرطة النصر في حي حدة بصنعاء، الواقع غرب مقر مكتب المحطة الإذاعية في حي الصافية. ونشر الصمدي صورة لحكم قضائي صدر قبل أربعة أيام يسمح للمحطة بمعاودة بثها. جدير بالذكر أن السلطات الحوثية حظرت ست إذاعات محلية في صنعاء، أواخر يناير/كانون الثاني، بما في ذلك إذاعة "صوت اليمن"، بزعم بثها دون ترخيص وعدم دفعها رسوم.

إحالة ممثلة إلى الحبس الانفرادي في سجون الحوثيين

أفادت تقارير إعلامية في 23 يوليو/تموز -نقلًا عن مصادر حقوقية -أن الحوثيين أحالوا الممثلة وعارضة الأزياء اليمنية انتصار الحمادي إلى الحبس الانفرادي، بعد تعذيبها في السجن المركزي شمال صنعاء. يُذكر أن الحمادي وُضعت رهن الاعتقال في فبراير/شباط 2021 عند نقطة تفتيش في صنعاء بتهمة انتهاك الآداب العامة.

تدهور صحة صحفى في أحد سجون الحوثيين

أطلق ناشطون، في 27 يوليو/تموز، حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تحت وسم "# حياة – الصحفي- المنصوري-في- خطر" للتذكير بتدهور صحة الصحفي اليمني توفيق المنصوري، المحتجز تعسفيًا لدى قوات الحوثيين منذ عام 2015 والصادر بحقه حكم بالإعدام في أبريل/نيسان 2020. ووفقًا لوالدته وشقيقه، حُرم المنصوري من حق تلقي الرعاية الطبية العاجلة، وناشدا سلطات الحوثيين نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج الفوري.

التطورات على الساحة الدولية

تجديد تفويض البعثة الأممية لدعم اتفاق الحديدة وتعيين نائبة جديدة لرئيس البعثة

في 6 يوليو/تموز، صدر قرار من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتعيين الهولندية فيفيان فان دي بيري نائبة جديدة لرئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ونائبة لرئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، خلفًا للألمانية دانييلا كروسلاك. تأسست بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر/ كانون الأول 2018 بين الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات الحوثيين، بهدف الإشراف على وقف إطلاق النار في الحديدة، وانسحاب جميع القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتسليم تلك الموانئ للقوات المحلية.

في الأشهر السبعة التي تلت تعيينه، لم يحقق الرئيس الحالي للبعثة، اللواء الأيرلندي مايكل بيري، سوى القليل بسبب تقييد الوصول لتلك الموانئ من قبل، وهي مسألة عانى منها أيضًا المبعوثون الثلاثة الذين سبقوه. يقتصر عمل البعثة حاليًا على تنسيق الجهود لإزالة الألغام المزروعة من الحوثيين في المناطق المجاورة للموانئ. جدير بالذكر أن فريق الحكومة علّق مشاركته في إجراءات مراقبة وقف إطلاق النار أوائل 2020 بعد مقتل أحد ضباطه على يد قناص حوثي. وجدد مجلس الأمن الدولي، بتاريخ 13 يوليو/تموز، ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة عام واحد.

برقية تهنئة من قيادي في حركة حماس إلى نظيره الحوثي بمناسبة عيد الأضحى

أفادت قناة "المسيرة" الإخبارية الناطقة باسم الحوثيين، في 8 يوليو/تموز، أن رئيس المجلس السياسي الأعلى "مهدي المشاط" تلقى برقية تهنئة من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية "إسماعيل هنية"، بمناسبة عيد الأضحى. تُمثل البرقية، التي لم يأتِ ذكرها على وسائل الإعلام التابعة لحماس، أحدث مظاهر دعم الحركة الفلسطينية المدعومة من إيران لجماعة الحوثيين المدعومة كذلك من نفس الجهة. كان ممثل حركة حماس في صنعاء "معاذ أبو شمالة" قدم هدية تقدير للقيادي البارز محمد علي الحوثي، في يونيو/حزيران 2021، كتكريم لإطلاق الجماعة حملة تبرعات لدعم حماس خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية التي شُنت شهر مايو/أيار من نفس العام على قطاع غزة الخاضعة لسيطرة حماس.

بيان أمريكي سعودي يركز على إيران

في أول زيارة له إلى الشرق الأوسط بعد توليه منصبه، شارك الرئيس الأميركي جو بايدن، بتاريخ 15 يوليو/تموز، في قمة جدة للأمن والتنمية التي ضمت زعماء دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والعراق ومصر. ركزت أولويات الرئيس الأمريكي على إقناع السعودية بزيادة إنتاجها النفطي للمساعدة في خفض أسعار البنزين بالسوق الأمريكية إثر تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، إلى جانب طمأنة رؤساء دول الشرق الأوسط بالضمانات الأمنية الأمريكية. التقى بايدن بولي العهد السعودي محمد بن سلمان لأول مرة، بعد تعهده بعدم لقاء الأخير على إثر تداعيات مقتل الصحفي في واشنطن بوست جمال خاشقجي أواخر عام 2018. يذكر أن التغطية الصحفية لقضية خاشقجي طغت إلى حد كبير على القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال القمة، بما في ذلك الملف اليمني الذي تم إيلاؤه أهمية ثانوية ولم يجرِ تناوله سوى لمناقشة الجوانب المتعلقة بالآثار الأمنية على دول الجوار.

في اليوم التالي للقمة، أصدرت الولايات المتحدة والسعودية بيانًا يسلط الضوء على المخرجات المتعلقة بالوضع في اليمن، بما في ذلك أهمية منع إيران من حيازة سلاح نووي، وضرورة زيادة "ردع تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ودعمها للإرهاب من خلال وكلائها المسلحين، وجهودها لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة"، في تلميح إلى الخوثيين ضمن جماعات أخرى مدعومة من إيران. كما أشار البيان إلى أهمية الحفاظ على تدفق التجارة عبر الممرات البحرية الدولية الاستراتيجية، بما في ذلك مضيق باب المندب قبالة الساحل الجنوبي الغربي لليمن. أشارت الرياض وواشنطن إلى فرقة العمل المشتركة 153 التي أُنشئت مؤخرًا للتركيز جزئيًا للحفاظ على الأمن في المضيق وردع أنشطة التهريب غير المشروعة لليمن. كما أشار البيان إلى أن السعودية ستتولى قيادة فرقة العمل المشتركة 150 في خليج عمان، التي صادرت عددًا من السفن المحملة بالأسلحة كانت في طريقها إلى الحوثيين.

رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي <mark>التقى</mark> على هامش قمة جدة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حيث ناقش الجانبان -من بين قضايا أخرى -أهمية تمديد الهدنة التي تقودها الأمم المتحدة وفتح معابر تعز من قِبل الحوثيين.

في 2 أغسطس/آب، وافقت الخارجية الأمريكية على بيع 300 صاروخ باتريوت إلى السعودية بقيمة 3.05 مليار دولار أمريكي، وصفقة أخرى بقيمة 2.25 مليار دولار إلى الإمارات لبيع 96 صاروحًا لنظام دفاع المناطق العالية الارتفاع "ثاد". وفي بيان صحفي أُعلن فيه عن الصفقة السعودية، ذكرت وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن الصواريخ ستستخدم للدفاع عن المملكة لصد "الهجمات الحوثية المستمرة عبر الحدود" بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية على المواقع المدنية والبنية التحتية الحيوية في السعودية.

كيسي كومبس: باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يعمل كومبس أيضًا كصحفي مستقل حيث يقدم تقارير معمّقة عن اليمن، مقر إقامته بين عامي 2012 و 2015. قبل انتقاله إلى اليمن، كان يغطي عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الانتفاضات السياسية العربية من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. كومبس حاصل على بكالوريوس في اللغة الإنجليزية والأنثروبولوجيا وماجستير في العلاقات الدولية.



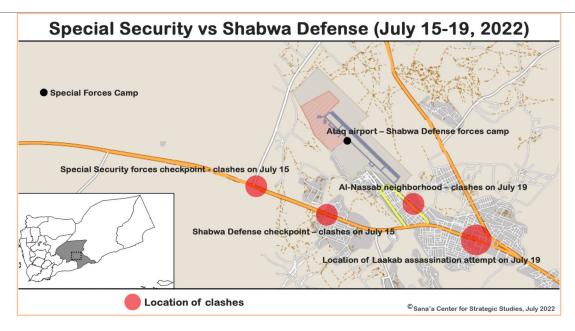
اشتعال التوترات بين قوات الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة بعد محاولة اغتيال

نجا العميد عبدربه لعكب، قائد قوات الأمن الخاصة الموالية لحزب الإصلاح في شبوة، من محاولة اغتيال نفذها أفراد من قوات دفاع شبوة المدعومة إماراتيًا، بعد تعرض موكبه لكمين في عاصمة المحافظة عتق، بتاريخ 19 يوليو/ تموز. أسفر الهجوم عن مقتل اثنين من أفراد قوات الأمن الخاصة، وإصابة اثنين آخرين.

سبق محاولة الاغتيال هذه صدور أوامر باستبدال قيادات في قوات الأمن الخاصة وسلسلة من الاشتباكات بين أفراد قوات دفاع شبوة وقوات الأمن الخاصة في عتق. في 15 يوليو/ تموز، اندلعت اشتباكات بين قوات الأمن الخاصة المشرفة على نقطة "الكهرباء" الأمنية في قرية جول العاض غرب مدينة عتق، وقوات دفاع شبوة التي مُنعت من دخول عاصمة المحافظة، حيث أسفرت المواجهات عن مصرع اثنين من أفراد قوات دفاع شبوة وإصابة مدني بجروح. في اليوم نفسه، أدى خلاف لاندلاع اشتباكات بين قوات دفاع شبوة التي تدير النقطة الأمنية الواقعة على الطريق الدائري في منطقة السوداء، غرب مدينة عتق، وأفراد الكتيبة الأولى لمحور عتق العسكري، بقيادة أحمد لشقم الباراسي، إلا أن التقارير لم تُفد عن وقوع إصابات.

في 19 يوليو/ تموز، اندلعت اشتباكات عند نقطة تفتيش أخرى تابعة لقوات دفاع شبوة في حي النصب وسط مدينة عتق، بعد أن حاول الجنود منع أفراد قوات الأمن الخاصة من مرافقة أربعة أفراد مسلحين يرتدون ثيابًا مدنية إلى المدينة بعد رفضهم تفتيشهم. أسفرت الاشتباكات عن إصابة اثنين من أفراد قوات دفاع شبوة، التي حاولت في نفس اليوم اعتقال عناصر من وحدة عسكرية تابعة للعميد عبدربه لعكب في مجمع العاصمة غرب مدينة عتق، كما لقي اثنان من أفراد قوات الأمن الخاصة في شبوة مصرعهم وجُرح آخر.

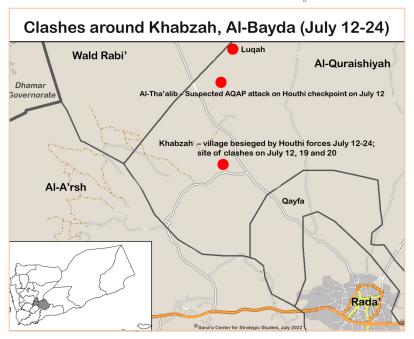
سعيًا لنزع فتيل التوترات، أصدر محافظ شبوة عوض الوزير العولقي قرارًا بوقف عبدربه لعكب، إلى جانب وجدي باعوم -قائد اللواء الثاني في قوات دفاع شبوة -عن العمل على ذمة التحقيق. كما ناقش مجلس القيادة الرئاسي الأحداث في شبوة خلال اجتماع له في 24 تموز/يوليو برئاسة رشاد العليمي، الذي فوّض محافظ شبوة باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار.



معارك بين الحوثيين وقبائل البيضاء

في 12 يوليو/تموز، فرضت قوات الحوثيين حصارًا على قرية خبزة بمحافظة البيضاء على إثر اشتباكات مع قبليين محليين في أعقاب هجوم شنه مسلحون من منطق حمة لقاح في مديرية القريشية -يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب -على نقطة تفتيش تابعة للحوثيين عند مدخل منطقة الثعالب في خبزة. وفقًا لمصادر قبلية ومحلية، لقي ثلاثة مقاتلين حوثيين حتفهم على أيدي المسلحين الذين استولوا على أسلحتهم قبل أن يفروا هاربين باتجاه القرية، وعلى إثر ذلك، حاصر الحوثيون قرية خبزة بعد أن استقدموا تعزيزات من صنعاء. بعد وساطة محلية وافق عليها مكتب زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، أصدر سكان القرية بيانًا أكدوا فيه عدم تساهلهم مع الهجوم الذي طال نقطة التفتيش، الأمر الذي دفع الحوثيين إلى التراجع والانتظار خارج القرية لحين تسليم المسلحين الهاربين. لكن ذلك لم يحدث، ليُعاد فرض الحصار واستثناف الاشتباكات المسلحة. أسفرت مواجهات 12 يوليو/تموز عن مصرع اثنين من الحوثيين وإصابة أربعة آخرين، كما سقط أربعة مقاتلين قبليين وامرأة وطفل في الاشتباكات المندلعة في 20-19 من الشهر. استؤنفت الوساطة المحلية بعد إرسال قبيلة بني وهب 20 من أبنائها ك"رهائن" إلى الحوثيين -وهو عُرف شائع لإظهار حسن النية في الوساطات القبلية -وتم التوصل إلى اتفاق في 20 يوليو/ تموز لوقف القتال والسماح بإجلاء الجرحي.

في 24 يوليو/ تموز، سلم شيوخ قبائل خبزة ثلاثين مطلوبًا إلى الحوثيين مقابل استعادة الرهائن الـ 20 من أبنائهم، ومن المتوقع إرسال المطلوبين الذين سُلموا إلى صنعاء لحضور دورات تلقين أيديولوجية. تسيطر قوات الحوثيين بشكل كبير على البيضاء منذ عام 2015، لكن ذلك لا يعني خلو الأمر من تحديات بسبب الطابع القبلي الذي يطغى على المنطقة. موقع المحافظة في مركز البلاد يوفر ميزة استراتيجية كبيرة للطرف الذي يسيطر عليها، ويتيح له القدرة على التصعيد أو التهدئة في جبهات القتال الواقعة في ثمان محافظات تتشارك معها الحدود.



استمرار الخروقات في الهدنة رغم تمديدها

تراجعت الاشتباكات على الخطوط الأمامية مع دخول الهدنة بين الأطراف المتحاربة في اليمن شهرها الرابع، حيث لم تُفد تقارير عن حدوث أي تقدم ميداني. مُددت الهدنة -المُعلن عنها أوائل أبريل/ نيسان بالتزامن مع بداية شهر رمضان والتي سبق أن مُددت في يونيو/ حزيران -لشهرين آخرين في 2 أغسطس/ آب. شهدت الهدنة خروقات متفرقة أواخريوليو/ تموز مع اقتراب موعد انتهائها، لا سيما في محافظات مأرب والضالع وتعز والحديدة، حيث اشتبكت قوات الحوثيين والقوات الحكومية في منطقتي تبة عثمان وبتار شمال غربي مديرية قعطبة في محافظة الضالع الشمالية، وفي مديرية العبدية غربي محافظة مأرب، وعلى جبهات صرواح غرب مدينة مأرب، وكذلك في مديرية حيس جنوبي محافظة الحديدة.

بعد سنوات من الحصار، يواصل سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة تعز مطالبة الحوثيين بإعادة فتح الطرق، بموجب بنود الهدنة الأولى التي نصت على إعادة فتح الطرق. إلا أن المحادثات بشأن هذه المسألة تعثرت، مع رفض الحوثيين مقترح تقدمت به الأمم المتحدة مؤخرًا لإعادة فتح الطرقات على مراحل.

من أبرز الأحداث التي شهدتها مدينة تعزهي وقف فعاليات مهرجان عيد الأضحى بعد سقوط قذائف هاون حوثية جوار ميدان الشهداء الذي نُظم فيه المهرجان بحي العرضي في 11 يوليو/ تموز، دون وقوع إصابات حسبما أفادت التقرير. أسفر قصف آخر شنه الحوثيون في 22 يوليو/ تموز عن مقتل طفل وإصابة 11 آخرين كانوا يلعبون في حي الروضة بالمدينة، وهو ما استدعى شجب الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية، في حين وصفت منظمة أنقذوا الأطفال الحادث به "المشين." يذكر أن القصف وقع أثناء زيارة الجنرال أنتوني هايوارد، المستشار العسكري للمبعوث الأممي، إلى المدينة لعقد اجتماعات مع محافظ تعز نبيل شمسان لبحث الوضع الأمني.

من جانب آخر، لقي القائد الموالي للحكومة محمد عبدالملك الفهيدي مصرعه على يد قناص حوثي في 20 يوليو/ تموز، خلال هجوم شنته الجماعة على مواقع حكومية في الخطوط الأمامية غرب مدينة تعز، وسقط فيه أيضًا عدد من مقاتليها. وفي 27 يوليو/ تموز، قُتل طفل برصاص قناص حوثي في قرية القحيفه بمديرية مقبنة في محافظة تعز، علمًا أن القرية ومنطقة حِمير الجبل هما الجزءان الوحيدان من المديرية اللذان لا يزالان تحت سيطرة الحكومة. كما قُتل طفل وجرح آخر في اليوم نفسه بقرية هيجة قريش في مديرية حيس بمحافظة الحديدة، خلال قصف متبادل بين الحوثيين والقوات المشتركة.

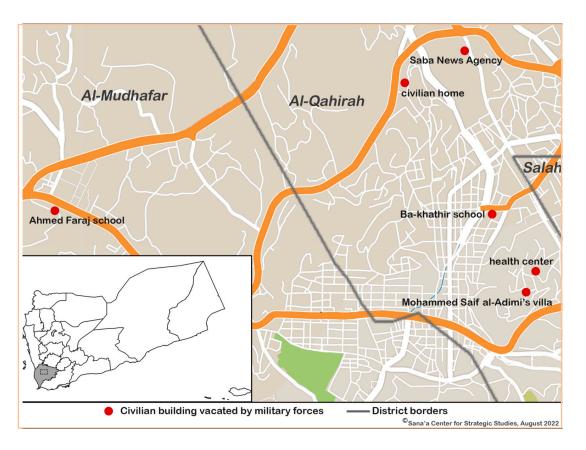
في 17 يوليو/ تموز، تداولت وسائل إعلام تابعة للحوثيين أنباء عن مصرع وإصابة 17 شخصًا في محافظة صعدة بنيران حرس الحدود السعودي، دون ذكر تفاصيل أخرى. تنشر وسائل الإعلام الحوثية بانتظام تقارير عن خروقات ارتكبها التحالف بقيادة السعودية والحكومة حسب زعمها، حيث اتهمت سلطات الحوثيين في 19 يوليو/ تموز التحالف بشن غارة جوية على منزل أحد المواطنين ومواقع للحوثيين في الشمرية، في حجر بجبهة بتار في محافظة الضالع. إلا أن التحالف نفى هذه المزاعم في اليوم التالي، مشيرًا إلى إنه لم ينفذ أي ضربات جوية منذ بدء سريان الهدنة في أبريل/ نيسان الماضى.

في 20 يوليو/ تموز، اندلعت اشتباكات بين قوات الحوثيين وألوية العمالقة على حدود مديريتي العبدية وحريب في مأرب، واستمرت على مدار عدة أيام متتالية، حيث زعم الحوثيون أن قوات ألوية العمالقة هي من بدأت إطلاق النار. لم مأرب، واستمرت على مدار عدة أيام متتالية، حيث زعم الحوثيون أما في الضالع، أفادت مصادر عسكرية وطبية حكومية عن اندلاع اشتباكات متفرقة بين الحوثيين والقوات الحكومية خلال الفترة من 21 إلى 23 يوليو/ تموز في منطقتي تبة عثمان وبتار، شمالي غرب مديرية قعطبة، أسفرت عن مقتل أربعة جنود تابعين للقوات الحكومية. أعقبت تلك الحادثة تقارير أخرى تفيد بتجدد القصف الحوثي على المنطقة.

وحدات عسكرية تُخلي مبانِ مدنية في تعز

في 27 يوليو/ تموز، وبناءً على أوامر مباشرة من وزير الدفاع (السابق) محمد علي المقدشي وقائد قوات المقاومة الوطنية وعضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، بدأ محور تعز العسكري التابع للإصلاح حملة منظمة لطرد الوحدات العسكرية داخل المباني المدنية في مدينة تعز. تضمنت الحملة الجديدة عددًا من الاعتقالات لإنفاذ القرار، بعد أن باءت محاولات سابقة لطرد القوات من مناطق تمركزها في المباني المدنية بالفشل. هدفت زيارة صالح إلى المدينة وتأييده جهود طرد الوحدات إلى حشد الدعم المحلى له ومجلس القيادة الرئاسي.

تزامن تنفيذ العملية مع تنظيم جماعة الحوثيين استعراضًا عسكريًا شارك فيه جنود من تعز، ونقلها وحدات عسكرية لتعزيز وجودها العسكري في محافظتي تعز وإب المجاورة. يُفضي هذا إلى احتمال استهداف تعز كأول تحرك ينفذه الحوثيون حال تعثر الهدنة أو عدم تمديدها، عوضًا عن استئناف هجومهم الذي شنوه العام الماضي على مدينة مأرب الاستراتيجية الغنية بالموارد.



التطورات العسكرية والأمنية الأخرى في سطور:

- 7 يوليو/ تموز: أعلنت المملكة المتحدة ضبط شحنة صواريخ إيرانية في خليج عُمان، بما في ذلك صواريخ أرض-جو ومحركات لصواريخ كروز، في وقت سابق من العام. وذكرت المملكة المتحدة إنها كانت المرة الأولى التي تعترض فيها سفينة حربية تابعة للبحرية البريطانية سفينة تحمل مثل هذه الأسلحة المتطورة من إيران. من جانبها، نفت طهران ذلك مصرحة أنها "لم تنقل مطلقًا أسلحة أو معدات عسكرية إلى اليمن".
- 11 يوليو/ تموز: تداولت وسائل الإعلام المحلية تقارير تفيد أن قوات الأمن في وادي حضرموت ألقت القبض على القيادي في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب فهمي بامسفر الكثيري، الذي أصيب في تلك العملية.
- 12 يوليو/ تموز: احتطف مسلحون من قبيلة الكعللة -وهي جزء من قبائل الصبيحة ذات النفوذ والمسيطرة على ساحل لحج -العميد عثمان ناصر المشوشي اليافعي، أركان حرب اللواء 16 عمالقة، وركن إمداد اللواء فيصل قاسم الرضامي اليافعي، ومرافقيهما، على الطريق الساحلي بمديرية المضاربة، الواقعة في منطقة الصبيحة غربي محافظة لحج. نجحت وساطة محلية وقبلية في إطلاق سراح جميع المحتجزين في 25 يوليو/ تموز.
- 24 يوليو/ تموز: أطلقت قوات الحوثيين النار على مدني كان يحمل براميل وقود في سيارته وأردته قتيلًا في منطقة الجر بمديرية الحزم شرقي محافظة الجوف. وبحسب مصادر محلية، يسعى الحوثيون إلى حظر دخول المشتقات النفطية من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. توافد رجال قبيلة الخشخش إلى المنطقة مطالبين بتقديم القتلة للعدالة.
- 24 يوليو/ تموز: أطلق مهاجمون مجهولون قذيفة هاون على مهبط الطائرات في مُنشأة بلحاف للغاز الطبيعي المسال، في مديرية رضوم شرقي محافظة شبوة. ما تزال هوية المهاجمين والدافع وراء الهجوم غير معروفة.
- 27 يوليو/ تموز: فجر أفراد مجهولون قنبلة يدوية في أحد مراكز التسوق (توب سنتر مول) بمديرية المنصورة في مدينة عدن، مما أدى

إلى تضرر واجهة المركز والمتاجر المجاورة. ليست المرة الأولى التي يُستهدف فيها هذا المركز من قِبل مهاجمين مجهولين يطالبون تجار التجزئة بدفع إتاوات.

- 28 يوليو/ تموز؛ لقي رجل مصرعه جراء انفجار لغم أرضي بالقرب من مزرعته في قرية الجريبة شمال مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة. كما أُصيب ستة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال، جراء انفجار لغم أرضي في منطقة الجبلية جنوب غربي مديرية التحيتا، أثناء محاولة طفلين -من الأربعة الذين لقوا حتفهم -العبث باللغم الأرضي الذي أتوا به إلى منزلهم.
- 29 يوليو/ تموز: أعلن معمر الارياني، وزير الإعلام في الحكومة، مصرع خمسة مهندسين تابعين للحوثيين، بينهم أجنبي واحد على الأقل على حد قوله، نتيجة انفجار ضخم لصاروخ باليستي أثناء قيامهم بتجميعه في ورشة تصنيع عسكرية تستخدم لتجميع الطائرات المسيّرة والصواريخ بالقرب من مطار صنعاء.
- 29 يوليو/ تموز: انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من منزل وكيل وزارة الصحة "مصلح ناشر الحكم" في منطقة العوابل شرقي الضالع. ولم تُفد التقارير عن وقوع إصابات جراء الانفجار.



الحوثيون يواصلون استغلال المواطنين بأسعار الوقود المرتفعة

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

ارتفاع أسعار الوقود في مناطق سيطرة الحوثيين

رفعت شركة النفط اليمنية في صنعاء في الثالث من يوليو/ تموز السعر الرسمي للبنزين بنسبة و% في مناطق سيطرة الحوثيين، وذلك من 640 إلى 700 ريال يمني للتر الواحد. تعاني المدن هناك منذ يونيو/ حزيران الماضي نقصًا مستمرًا في وقود الديزل ما أدى إلى تفاوتات كبيرة بين أسعار الوقود في المحطات الرسمية والتجارية والسوق السوداء. في الأسبوع الأخير من شهر يوليو/ تموز، ارتفعت أسعار الوقود في المحطات التجارية بنسبة 17% وفي محطات السوق السوداء بنسبة 33% عن الأسعار الرسمية. يذكر أن شركة النفط اليمنية في صنعاء رفعت أسعار الوقود ثلاث مرات خلال الفترة بين يونيو/ حزيران 2021 ويوليو/ تموز من هذا العام، أي أن أسعار البنزين ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة 137% من 205 إلى 700 ريالًا يمنيًا لكل لتر.

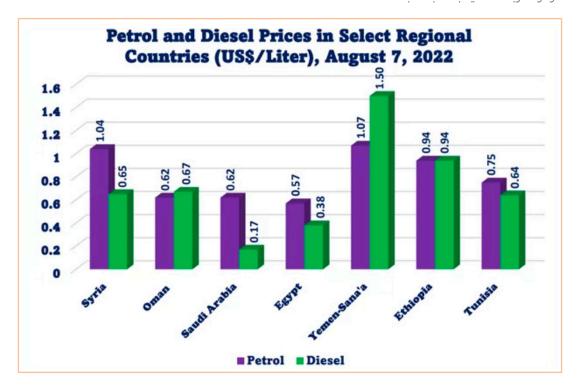
لم يشهد شهر يوليو/ تموز أي زيادة رسمية في الأسعار من قِبل شركة النفط اليمنية في عدن التي تديرها الحكومة، إلا أن استمرار محدودية قدرتها المؤسسية على تنظيم واردات الوقود وتمويلها أدت إلى استمرار النقص النسبي في الوقود والتفاع الأسعار في السوق السوداء بالعديد من المدن الجنوبية. على النقيض من ذلك، رفعت شركة النفط اليمنية في عدن السعر الرسمي للبنزين في شهر يونيو/ حزيران، بنسبة 6% وذلك من 990 إلى 990 ريالًا يمنيًا للتر، ورفعت محطات الوقود التجارية لاحقًا أسعارها بنسبة 15%، وذلك من 1125 إلى 1290 ريالًا للتر. سمح الطلب الزائد على العرض في يوليو/ تموز للسوق السوداء بالحفاظ على سعر 1,500 ريال للتر في كل من عدن وتعز. أما في مأرب والتي حُدد السعر الرسمي للوقود فيها بسعر 175 ريالًا للتر وهو سعر مدعوم دعمًا كبيرًا ولا يتوفر فيها عمومًا بهذا السعر، فقد كان سعر البنزين في السوق السوداء بسعر 800 ريال يمني للتر الواحد.

في 4 يوليو/ تموز، أصدرت شركة النفط اليمنية في صنعاء بيانًا قالت فيه إن ارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة الحوثيين يعكس الزيادات في أسعار النفط الخام العالمية وتكاليف النقل التي تضاعفت على حد ما ذكره البيان. بعد أقل من أسبوع من صدور البيان، أي في 9 يوليو/ تموز، صرّح متحدث رسمي باسم شركة النفط اليمنية في عدن بأنه إلى جانب صدمات الأسعار، لم تتمكن الحكومة من تخصيص احتياطات كافية من العملة الصعبة لاستيراد الوقود، الذي يكلف حوالي 600 مليون دولار سنويًا، في ظل تأخر الدعم المالي السعودي والإماراتي. وأضاف المتحدث أن الهدنة الأخيرة مع الحوثيين، التي سمحت باستيراد كميات أكبر من مشتقات الوقود عبر ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الجماعة، ساهمت في نقص الوقود في مناطق سيطرة الحكومة، مضيفًا أن الهدنة حفزت رجال الأعمال والتجار على نقل أنشطتهم التجارية من

الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة إلى ميناء الحديدة، بسبب الحوافز الأفضل التي تقدمها سلطات الحوثيين. وفي حين لم يوضح المتحدث ماهية هذه الحوافز، تجدر الإشارة إلى وجود عدة عوامل يمكن أن تحفز التجار المستوردين على زيادة تعاملاتهم التجارية عبر ميناء الحديدة، أحدها هو تطبيق سلطات الجمارك الحوثية في الحديدة سعر صرف تفضيلي للريال على التعريفات الجمركية بما يعادل 250 ريالًا لكل دولار، أي نصف سعر الصرف الجمركي الذي تفرضه الحكومة البالغ 500 ريال كضريبة على الوقود المستورد عبر الموانئ الخاضعة لسيطرتها مثل مينائي عدن والمكلا. عامل آخر هو النماء معظم مستوردي الوقود إلى المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية الأعلى، حيث يقطن حوالي 70% من الشعب اليمني، مما يجعل ميناء الحديدة الخيار الأقل تكلفة لاستيراد البضائع إلى المستهلك النهائي. عادة ما يتم تكبد تكاليف أعلى بكثير لنقل مشتقات الوقود من الموانئ البحرية اليمنية الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية إلى وجهاتها النهائية في مناطق سيطرة الحوثيين، كونها تمر عبر طرق طويلة ومتهالكة ومقطوعة ومحفوفة بالمخاطر، ويتم عادة فرض ضرائب مرتفعة من قِبل جهات عسكرية وغير رسمية مختلفة على نقاط التفتيش الموجودة على امتداد الخطوط الأمامية والمناطق المقسمة الخاضعة لسيطرة مختلف الأطراف المتصارعة. في هذه الحالة تُدفع الضريبة بشكل مزدوج على واردات الوقود، الأولى لسلطات الجمارك الحكومية في الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة، والثانية لنقاط الجمارك الحوثية واردات الوقود، الأولى لسلطات الجمارك الحكومية في الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة، والثانية لنقاط الجمارك الحوثية الشيطرة خاضعة لسيطرة الحوثيين. تتضافر هذه العوامل في زيادة الأعباء المالية على التجار المستوردين وتُملي قراراتهم بإعادة توجيه شحنات الوقود عبر طرق أقصر وأقل تكلفة وفي مناطق خاضعة لسيطرة حدود وقط.

يُعد سوق مشتقات الوقود مربح للغاية للأطراف المتحاربة، خصوصًا سلطات الحوثيين والشبكات التجارية التابعة لها، التي غالبًا ما تتلاعب بإمدادات الوقود عبر قنوات رسمية بغية تحقيق عوائد أعلى في السوق السوداء.

في الأسبوع الأول من أغسطس/ آب، أعلنت شركة النفط اليمنية في صنعاء قرارها بخفض السعر الرسمي للبنزين بنسبة 14%، أي من 750 إلى 690 ريالًا للتر؛ استجابة لانخفاض أسعار الوقود العالمية. بصورة نسبية، يعتبر معدل أسعار الوقود في مناطق سيطرة الحوثيين من بين الأعلى في المنطقة، لا سيما أسعار الديزل، وهو ما يدل على الأرجح إلى أن الجبايات والضرائب التي يفرضها الحوثيون على واردات ومبيعات الوقود مُرحة للغانة بالنسبة للحماعة.



المصدر: موقع GlobalPetrolPrices.com، الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

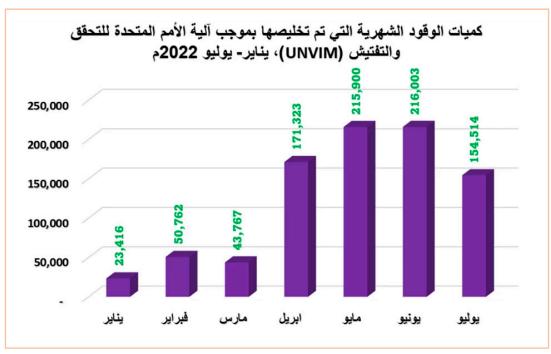
الحوثيون يلقون باللوم على السعودية في أزمة الديزل والأدلة توحى بعكس ذلك

في يوليو/ تموز، أصدرت شركة النفط اليمنية في صنعاء التي يديرها الحوثيون، عدة بيانات تتهم فيها التحالف الذي تقوده السعودية باحتجاز سفن الوقود والتسبب في نقص إمدادات المشتقات النفطية، خاصة الديزل. في بداية شهر يوليو، أصدرت الشركة بيانًا قالت فيه إن التحالف منع عبور سفينتي وقود قادمتين من الإمارات محملتان بـ 57,735 طنًا من الديزل لمدة أربعة أيام، وذلك قبالة سواحل جيزان السعودية. اتهم بيان آخر للشركة صدر في 29 يوليو/ تموز، التحالف باحتجاز خمس سفن محملة بنحو 150 ألف طن من البنزين والديزل قبالة سواحل جيزان ومنعها من التوجه إلى الحديدة. ووفقًا للبيان الأخير، فقد احتُجزت السفن على "فترات متفاوتة" بلغت "17 يومًا"، على الرغم من استيفائها كافة إجراءات الفحص والتدقيق الخاصة بآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM). في اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم شركة النفط الإفراج عن ثلاث سفن (فيفيانا -سي أدور -بي إس إس إنرجي)، كانت محملة بشحنة إجمالية تبلغ نحو بالف طن من وقود الديزل، ووصولها إلى الحديدة.

تعاني المدن الخاضعة لسيطرة الحوثيين، منذ يونيو/ حزيران الماضي، نقصًا مستمرًا في وقود الديزل تسبب بتفاوتات كبيرة بين أسعار الوقود في المحطات الرسمية والتجارية والسوق السوداء. بلغ السعر الرسمي للديزل خلال معظم أيام شهر يوليو 750 ريالًا للتر الواحد، لكن ظلت الكميات المتوفرة في السوق محدودة. وكما أُشير آنفًا، ارتفع سعر الديزل المُباع في الأسواق التجارية والسوق السوداء بنحو 17 و 33% على التوالي من السعر الرسمي، في نهاية يوليو/ تموز.

هذا الحد من إمدادات الديزل في السوق لا يُستبعد أن يكون وسيلة تعمدت سلطات الحوثيين استخدامها لزيادة مخزونها الاستراتيجي من الوقود. سمحت الهدنة القائمة بتفريغ 36 شحنة وقود في ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون، خلال الفترة بين أوائل أبريل/ نيسان ونهاية يوليو/ تموز. إلا أن الشركة اليمنية للنفط في صنعاء كشفت في بيان لها أنه لم يتم تفريغ سوى 80% فقط من شحنات الوقود، رغم أن السفن تحمل من الديزل ما يكفي على الأرجح لتلبية طلب السوق.

في الواقع، أشار تقرير التحليل التشغيلي لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (صادر في يوليو/ تموز 2022) إلى أنه تم تفريغ شحنات تصل الى 154,514 طنًا من مشتقات الوقود في الحديدة، أي بزيادة قدرها 2017% مقارنة بالمتوسط الشهري منذ مايو/ أيار 2016 (131,792 طنًا). الشهري لعام 2021 (44,589 طنًا) وبزيادة قدرها 17% مقارنة بالمتوسط الشهري منذ مايو/ أيار 2016 (2022 أمضت فضلًا عن ذلك، أفادت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أن سفن الوقود التي شُحنت في يوليو/ تموز 2022 أمضت في المتوسط 10 أيام في منطقة الاحتجاز الخاصة بالتحالف قبالة سواحل السعودية، مقارنة بفترة انتظار 60 يومًا في المتوسط في يوليو/ تموز 2021، وبمتوسط 73.3 يومًا العام الماضي.

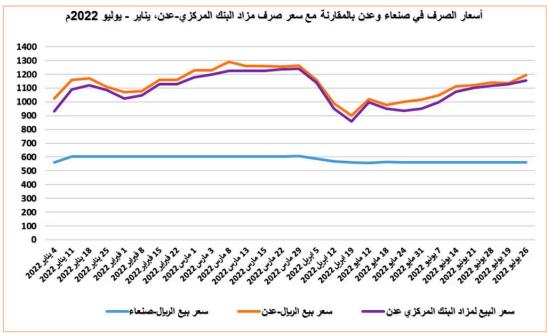


عمدت شركة النفط اليمنية إلى تنظيم واردات الديزل المُباع في محطات الوقود الرسمية من خلال حصر توزيعه على عدد محدود من المؤسسات العامة والشركات التابعة للحوثيين. يتعذر على العديد من الشركات التجارية، بما في ذلك أصحاب مولدات الكهرباء التجارية وأغلبية السكان، شراء الديزل سوى من المحطات الرسمية، ويلجأون غالبًا لتأمين احتياجاتهم من المحطات التجارية أو السوق السوداء. في 30 يوليو/ تموز، وقع وزير الكهرباء والطاقة التابعة لسلطات الحوثيين والمدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية اتفاقية لتنظيم الطلب من جانب محطات الكهرباء الحكومية والخاصة وتحديد احتياجاتها من وقود الديزل، لكن لا يتضح ما إذا كان سيتم أم لا تطبيق هذه الآلية على شحنات الوقود التي تم تغريغها في ميناء الحديدة نهاية يوليو/ تموز.

رصد سوق العملة

هبوط قيمة الريال الجديد في ظل ثبات قيمة الريال القديم

سجل سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في مناطق سيطرة الحكومة انخفاضًا تراكميًا بنسبة 6% بين بداية ونهاية شهر يوليو/ تموز، حيث تراجعت قيمة العملة من 1,103 ريالات للدولار في 1 يوليو/ تموز إلى 1,169 ريالًا في 31 يوليو/ تموز. في الأيام الثلاثة الأولى من الشهر فقط، انخفضت قيمة الريال الجديد الصادر عن البنك المركزي اليمني في عدن منذ عام 2017 بنسبة 3%، من 1,103 إلى 1,136 ريالًا للدولار في 4 يوليو/ تموز. شهدت العملة بعد ذلك انتعاشًا طفيفًا وظلت مستقرة نسبيًا عند 1,140 ريالًا للدولار حتى 24 يوليو/ تموز. مع التقلبات التي شهدها سوق صرف العملة خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو، انخفضت قيمة الريال لتبلغ أدنى مستوى لها عند 1,183 في 26 يوليو/ تموز، قبل أن ينتهي الشهر بسعر صرف متداول بلغ 1,169 ريالًا للدولار.



أحد الأسباب الرئيسية لعدم ثبات سعر الصرف في مناطق سيطرة الحكومة هو تراجع دور البنك المركزي اليمني بعدن في سوق صرف العملة الأجنبية، حيث عقد البنك ثلاثة مزادات لبيع العملة الأجنبية في يوليو/ تموز، إلا أن البنوك التجارية اليمنية لم تشتر سوى نحو نصف ما اشترته في المزادات الأربعة التي عقدها البنك في يونيو/ حزيران (انظر أدناه).

ينطوي انعدام الاستقرار في سعر صرف العملة على مخاطر متزايدة، نظرًا لتضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك، ومطالبات الرياض وأبو ظبي بإصلاحات إدارية قبل الإفراج عن الدعم المتعهد به للبنك التابع للحكومة اليمنية بقيمة ملياري دولار أمريكي.

على النقيض من ذلك، ظل سعر صرف الريال القديم (أي الأوراق النقدية المطبوعة قبل عام 2017) والمتداول في مناطق سيطرة الحوثيين، مستقرًا، حيث بلغ سعر التداول 560 ريالًا للدولار، مع تذبذب ضمن نطاق.

تراجع اهتمام البنوك التجارية بمزادات العملة الأجنبية

خلال شهر يوليو/ تموز، عقد البنك المركزي اليمني في عدن ثلاثة مزادات لبيع العملات الأجنبية عرض فيها ما مجموعه 90 مليون دولار أمريكي على البنوك اليمنية، لم يبع منها سوى 67% فقط (أي 60.6 مليون دولار أمريكي). اعتبر هذا الأداء الأسوأ خلال العام للمزاد الذي أقيم في 29 يوليو/ تموز 2022، حيث لم يبع البنك سوى 46% فقط من مبلغ المزاد المعلن عنه، أي بانخفاض 75% و81% عن المزادين السابقين على التوالي.

يشار إلى أنه في يونيو/ حزيران، بيع 85% من مبلغ المزاد المعلن عنه (140 مليون دولار)، أما في يوليو/ تموز فقد بلغت نسبة إجمالي الطلبات المقدمة في يونيو/ حزيران. يمكن أن يُعزى تراجع اهتمام البنوك التجارية في المشاركة في هذه المزادات الى الأرباح الهامشية للعملات المعروضة للبيع والتنبذب المستمر في السعار الصرف، والذي يزيد من احتمالية تكبد البنوك خسائر في العملة التي تشتريها. تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف التفضيلي المعروض على المبالغ المعلن عنها في المزاد الثامن والعشرين، بلغ 2% أعلى من سعر السوق، لكن بسبب ارتفاع قيمة الريال بين يوم الإعلان عن المزاد واليوم الذي أُقيم فيه، تكبدت البنوك المشترية خسارة بنسبة 1% مقارنة بسعر الصرف السائد في السوق. يُرجح ارتفاع قيمة الريال بشكل كبير عند تدفق الدعم السعودي والإماراتي وهو ما سيشكل حافزًا إضافيًا للبنوك للاحتفاظ بما لديها من الريال اليمنى.

وأعلن البنك المركزي اليمني في عدن، نهاية يوليو/ تموز، ضخ مبلغ إجمالي قدره 473.5 مليون دولار أمريكي للبنوك التجارية لتمويل استيراد السلع الأساسية، وذلك من خلال المزادات الـ 28 التي أقامها هذا العام.

مساع حكومية لمراقبة أكبر شبكة للهواتف المحمولة في البلاد

أفاد مهندس يعمل في قطاع الاتصالات -في حديث لمركز صنعاء -أن الحكومة طلبت مؤخرًا من شركة يمن موبايل، أكبر مشغل لشبكات الهاتف المحمول في مناطق سيطرة الحبر مشغل لشبكات الهاتف المحمول في مناطق سيطرة الحكومة، وذلك ضمن جهود واسعة النطاق تسعى إلى منع سلطات الحوثيين من استخدام شبكات الهاتف المحمول لتحديد الأهداف العسكرية. تصاعد التنافس المستمربين فرعي وزارة الاتصالات اليمنية المنقسمة على تنظيم القطاع وتحصيل الرسوم مؤخرًا، في يونيو/ حزيران، بعد تعليق وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة للحكومة خدمات الشركة اليمنية العمانية "يو" (إم تي إن سابقًا) في عدن على خلفية اتهامات لها بالتأخر في سداد الضرائب.

مفاوضات مع الحكومة الهندية لتسهيل استيراد القمح

تداولت وسائل الإعلام في 21 يوليو/ تموز، أنباء عن بدء مفاوضات بين مسؤولين في الحكومة اليمنية وممثلين عن القطاع الخاص بالبلاد من جهة، والحكومة الهندية من جهة أخرى، لتسهيل عمليات استيراد القمح، بعد فرض الأخيرة حظرًا على صادراتها في مايو/ أيار بسبب ارتفاع الأسعار المحلية. في وقت لاحق أعفي اليمن من هذا الحظر، وصُدر أكثر من 250 ألف طن من القمح إليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حسب ما قالت مسؤولة في الحكومة الهندية في يوليو/ تموز. من جانبه، أكد نائب رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة اليمنية "أبو بكر باعبيد"، أنه تم بالفعل شراء القمح لكن مغادرة الشحنات من ميناء الهند مُنعت على حد قوله. في عام 2021، استورد اليمن 42% من احتياجاته من القمح من روسيا وأوكرانيا، إلا أن غزو موسكو لجارتها في فبراير/ شباط 2022 وما أعقب ذلك من انقطاع في الصادرات بسبب حصار الموانئ الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا، أجبر اليمن على البحث عن مصادر أخرى لتلبية احتياجات حصار الموانئ الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا، أجبر اليمن على البحث عن مصادر أخرى لتلبية احتياجات البلاد من الحبوب.

تجار التجزئة يواصلون رفع الأسعار رغم انخفاض التكاليف

في 19 يوليو/ تموز، أصدرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في صنعاء بيانًا طالبت فيه وزارة الصناعة والتجارة إلزام التجار بخفض أسعار المبيع بالتجزئة للسلع الغذائية تماشيًا مع انخفاض أسعار السوق العالمية مؤخرًا الذي تراوح بين 25-20%، مشددة على أهمية تطبيق ذلك على الشحنات الواصلة إلى اليمن في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب وسبتمبر/ يوليو. يذكر أن قيمة الريال اليمني شهدت انتعاشًا على مستوى البلاد منذ إعلان الهدنة بين الحكومة والحوثيين في أبريل/ نيسان، ما أدى أيضًا إلى تزايد تدفق شحنات الغذاء والوقود إلى البلاد. وفقًا لبرنامج الاغذية العالمي، ارتفع إجمالي واردات الوقود عبر موانئ الحديدة بنسبة 137% خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنة مع العام السابق، في حين ارتفع إجمالي الواردات الغذائية بنسبة 17% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. ورغم انخفاض أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية منذ مايو/ أيار، لم ينعكس ذلك على أسعار المبيع بالتجزئة للمستهلكين اليمنيين نظرًا لضعف الرقابة والتنظيم في سوق السلع الأساسية مما يسمح للتجار بالاستفادة من وفورات الكلفة تلك عوضًا عن خفض الأسعار.

وأ<mark>صدرت</mark> وزارة الصناعة والتجارة بصنعاء قرارًا في 24 يوليو/ تموز، يقضي بتخفيض ومراقبة أسعار الدجاج المشوي (وزن 1,000-900 جرام)، حيث يُجبر القرار البائعين على خفض سعر الدجاج الواحد من 2,500 ريال يمني إلى 2,000 ريال. لكن يبقى القرار دون تنفيذ حتى كتابة هذا التقرير.

الحكومة توقع اتفاقية لتطوير قطاع الطاقة

وقعت الحكومة، ممثلة بوزير الكهرباء والطاقة أنور كلشات ووزير النفط والمعادن عبد السلام باعبود، اتفاقية في الخامس من يوليو/ تموز مع شركة سيمنس للطاقة في ألمانيا، لتطوير قطاع الكهرباء والطاقة في اليمن. تشمل الاتفاقية وضع خارطة طريق لإيجاد حلول مستدامة للطاقة عبر إنشاء محطات تعمل بالغاز والتنويع باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. كما تتضمن الاتفاقية تركيب خطوط نقل جديدة لشبكة الكهرباء الوطنية وربط المحافظات اليمنية وتطوير وتحسين وصيانة محطات الكهرباء الموجودة.

يشهد قطاع الكهرباء العام في اليمن -الذي يعاني من الضعف أساسًا -نقصًا حادًا في الإنتاجية تفاقم خلال فترة النزاع نتيجة استهداف البنية التحتية للكهرباء بشكل مباشر وغير مباشر من قِبل الأطراف المتحاربة، يضاف إلى ذلك انقسام مؤسسات الدولة المسؤولة عن هذا القطاع. شجع ذلك المتربحين على تحفيز نمو اقتصاد السوق السوداء لملء الفراغ الناتج عن تلك الظروف. يُذكر أن تعطل إمدادات الكهرباء من محطتي مأرب اللتين تعملان بالغاز بسعة 360 و400 ميجاوات أدى إلى تفاقم النقص في إنتاجية الطاقة الكهربائية في عموم البلاد.

أفادت صحيفة العربي الجديد، في 18 يوليو/ تموز أن اليمن ينفق حاليًا ما يُقدر بنحو 1.2 مليار دولار سنويًا على واردات مشتقات الوقود لتوليد 1 جيجاوات فقط من الطاقة الكهربائية، والذي يغطي 7% فقط من احتياجات البلاد الفعلية من الطاقة المقدرة بـ 14 جيجاوات.

يتوقع استمرار معاناة اليمن من نقص حاد في إنتاج الطاقة على المدى القصير والمتوسط، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والصراع الدائر. إيجاد حلول مستدامة لإمدادات الطاقة تتطلب درجة كبيرة من الأمن والاستقرار، واستثمارات ضخمة في إعادة إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية للكهرباء المتضررة والمتهالكة.



رحيل الظواهري وفناء إرث بن لادن

حسام ردمان

لطالما نظر أسامة بن لادن بعين الإعجاب إلى جنوده المخلصين في اليمن، وتحديدًا سكرتيره الخاص إبان سنوات الجهاد الأفغاني "ناصر الوحيشي مهام إعادة بناء تنظيم الأفغاني "ناصر الوحيشي مهام إعادة بناء تنظيم القاعدة في السعودية، ليتشكل فيما بعد ما يُعرف بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

كان ابن لادن يُهيئ الوحيشي ليكون الزعيم القادم لتنظيم القاعدة، مدفوعًا بطموحه لنقل مركز القيادة الجهادية إلى اليمن الذي اعتبره "أفغانستان مطلة على البحر". على هذا الأساس، منح الوحيشي سلطات استثنائية إيمانًا منه بقدرات الأخير التنظيمية وشخصيته الكاريزمية، ووجّه الفروع الأخرى للتنظيم أن تحذو حذو اليمنيين الذين استطاعوا التكيف بنجاح داخل بيئتهم المحلية؛ وهو ما مكّن خلايا التنظيم من تنفيذ العديد من العمليات الناجحة في الداخل والخارج.

غير أن مقتل ابن لادن عام 2011 جاء كضربة مباغتة للحركة الجهادية، ولم يسمح بتصعيد الجيل الجديد من العناصر اليمنية في سلم القيادة. عوضًا عن ذلك، انتقلت السلطة إلى الزمرة المصرية التي رافقت ابن لادن في أفغانستان وكان يمثلها في حينه أيمن الظواهري، المنظر السياسي والديني المتأثر بفكر سيد قطب. كان المصريون هم من أقنعوا ابن لادن بتحويل تجربة الجهاد الأفغاني ضد السوفييت إلى حركة جهادية عالمية ضد الغرب. واصل الظواهري الاستثمار في القيادة اليمنية الشابة للتنظيم وإعدادها لتولي الزعامة مستقبلًا، إلا أن مقتل الوحيشي بغارة أمريكية عام 2015 أجهض هذه الخطط، ووضع علامة استفهام بشأن خطة الخلافة على زعامة تنظيم القاعدة.

حين صعد قاسم الريمي زعيمًا لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كان من المتوقع أن يلعب دورًا رياديًا في القيادة المركزية لتنظيم القاعدة، لكن تدهور حالته الصحية من جهة، وتضييق الخناق على تنظيم القاعدة في اليمن من جهة أخرى، حجّما من تأثيره. في الوقت نفسه، اعتقد الظواهري أن تصعيد الابن البيولوجي لابن لادن سيعزز من فرص التنظيم، في ضوء النجاح الكبير الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وبالتالي بدأ الظواهري عام 2015 بتقديم حمزة بن لادن إلى الأوساط الجهادية عبر رسالة صوتية وصفه فيها أنه "الأسد ابن الأسد". عام 2017، بدأ الظواهري بالتفكير جديًا في منح نجل ابن لادن زمام القيادة لإعداده كخلف له، وعليه قام بتصعيد حمزة إلى أعلى الهيكل القيادي مما منح الأخير أدوارًا أكبر على مستوى التخطيط والدعاية. هذا الأمر دفع الولايات المتحدة للرد عبر إدراج حمزة في قائمة الإرهاب، واغتياله عام 2019.

ظهر التنافس مجددًا بين خلفاء ابن لادن الروحيين بقيادة زعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قاسم الريمي من جهة، ورفاقه القدامي في الجهاد الأفغاني -الزمرة المصرية بقيادة الجهادي أحمد صلاح الدين زيدان المعروف باسم

"سيف العدل" -من جهة أخرى. بحلول 2019؛ بدا كأن لتنظيم القاعدة ثلاثة زعماء: أيمن الظواهري الذي أخذ نفوذه بالتراجع لكنه حافظ على سلطته الرمزية كأمير شرعي للتنظيم، وسيف العدل الذي يُعتقد أنه كان يتولى الملفات الأمنية والإدارية للتنظيم من طهران، حيث اتخذ ملاذًا بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، وقاسم الريمي الذي يُعد المرشح الأوفر حطًا لتولي الزعامة رغم انصراف اهتمامه للأزمات في اليمن.

كان الظواهري ينحاز عاطفيًا واستراتيجيًا للريمي. بالمقابل، أيّد الريمي الظواهري كزعيم شرعي للجماعة، لكن مع الوقت أخذ يُعمق تواصله التنظيمي والأمني مع سيف العدل باعتباره الشخصية الأكثر فاعلية وتأثيرًا، وساعد ذلك في ترجيح الكفة لصالح سيف العدل كخلف للظواهري إلى أن حُسم الأمر تمامًا عام 2020 بعد مقتل قاسم الريمي بغارة أمريكية في اليمن.

ومع صعود خالد باطرفي زعيمًا جديدًا لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، يمكن القول إن محاولة جيل الشباب اليمني من الجهاديين للتنافس على القيادة العالمية للتنظيم قد انتهى، وأصبح القرار اليوم في قبضة الزمرة المصرية المسيطرة على التنظيم أمنيًا وماليًا وإداريًا. تواجه الجماعة مأزقًا حرجًا قد تعيد صياغتها استراتيجيًا وتنظيميًا، خصوصًا أن زعيمها الجديد المحتمل سيتولى مهام قيادة التنظيم من إيران بدلًا من أفغانستان. على المدى القريب، لا يبدو أن مقتل الظواهري سيؤدي إلى تداعيات سلبية مباشرة على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لكن في الوقت نفسه، لن يحرك التنظيم ساكنًا لاجتثاث الأزمات الداخلية التي يواجهها الفرع في اليمن، لاسيما في ظل الانقسامات المتتالية بين قياداته العليا والمتوسطة وتآكل نفوذه على الأرض في خضم تراجع عام في شعبيته

حسام ردمان: هو زميل باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تتركز أبحاثه على الحراك الجنوبي والجماعات الإسلامية المسلحة في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والفصائل السلفية المسلحة. وهو أيضاً مراسل لقناة دبي التلفزيونية، وعمل سابقاً لصالح صحيفتي الشارع اليمنية والأهرام المصرية.



من رَحِم النزوح: ولادة ونشأة جيل من أطفال اليمن النازحين

محمد على كلفود

كانت مريم تبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا حين اضطرت للفرار مع أسرتها من المعارك القتالية المندلعة بالقرب من مسقط رأسها، قرية الشليلة الواقعة خارج مدينة حرض الساحلية شمالي محافظة حجة. بعد أقل من عامين من عثورها على ملاذ في مخيم الشعب للنازحين، زُوجت مريم في سن الرابعة عشر فقط من أحد أبناء قريتها "الشليلة"، لكن ذلك لم يُجنبها الهروب مجددًا بعد فترة وجيزة على إثر اندلاع معارك في حجة تسببت بموجات نزوح جديدة شملت أولئك المُهجرين أساسًا.

لجأت أسرة مريم إلى مخيم بني حسن في مديرية عبس، أكبر مخيم للنازحين في حجة آنذاك حيث كان يحتضن حوالي 5 آلاف أسرة، وتديره مجموعة من وكالات الإغاثة الدولية وشركاؤها المحليون. لم تنتهي معاناة الأسرة بعد اضطرارها الفرار للمرة الثالثة، في أعقاب هجوم شنته القوات الحكومية لاستعادة السيطرة على المديرية عام 2019، وهذه المرة إلى الهيجة الواقعة على بُعد 15 كيلومترًا جنوب شرق المديرية. مضت أكثر من سبع سنوات على مغادرة مريم منزلها لأول مرة، واليوم، هي أم لثلاثة أطفال وبالكاد يتجاوز سنها العشرين عامًا.



الحياة في الهيجة

"قررنا القدوم إلى هذا المكان لأنه الأقرب مسافة. لم نصطحب الكثير من الأمتعة معنا، واكتفينا ببضع حقائب الملابس"، هذا ما قاله "يعقوب" زوج مريم البالغ من العمر 28 عامًا، في إشارة منه لنزوحهم إلى قرية الهيجة التي تستضيف مئات الأسر النازحة والواقعة على أرض مملوكة ملكية خاصة في سفوح تلال شرق مدينة عبس.

عاش الزوجان -مع أطفالهما الثلاثة وأم يعقوب المسنة -طوال السنوات الثلاث الماضية في كوخين متهالكين مقابلين لبعضهما، مصنوعين من أغصان الأشجار وبأسقف من البلاستيك لا تمنع اختراق أشعة الشمس ناهيك عن الأمطار الغزيرة. خارج الكوخين، يوجد فرن من الطين يستخدم للطهي وأريكتين- أي أسرّة نوم مستطيلة عرضها نصف متر وطولها مترين.

تقول مريم، وهي تحمل بين ذراعيها طفلها الرضيع الذي لم يتجاوز أشهره الستة، وهو الثالث بين إخوته المولودين في مخيمات النازحين، "كانت الحياة أفضل وأسهل بكثير في قريتي، فلم يكن علينا سوى رعاية الأغنام وجمع الحطب. لكن الوضع هناك أصبح غير آمن بسبب القصف اليومي قرب الحدود، ما دفع الجميع إلى الفرار حرصًا على سلامتهم".

تشهد جميع مناطق اليمن عشرات الآلاف من الأطفال المولودين النازحين، حيث يشكل أولئك الأطفال نصف عدد النازحين السكان النازحين في البلاد البالغ 4 ملايين نازح داخلي. في عام 2021، احتلت اليمن المركز الرابع من حيث عدد النازحين داخليًا على مستوى العالم، وأظهر مسح نُشرت نتائجه في ديسمبر/ كانون الأول 2021 أن 649,387 ظفلًا دون سن الخامسة يعيشون في مخيمات للنازحين في 14 محافظة يمنية، منهم 194,496 تقل أعمارهم عن عام واحد، فضلًا عن 73,000 من النازحات الحوامل. كما وجدت دراسة أخرى أُجريت مؤخرًا في ثلاث محافظات (من قِبل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية النساء اللاجئات، وجامعة جون هوبكنز)، انتشار ظاهرة زواج الأطفال بين الفتيات النازحات: فقد زوجت واحدة من كل خمس فتيات نازحات تتراوح أعمارهن بين المحتمعات المضيفة المحاورة.

تشير مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات (CCCM) التي تشرف عليها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى اتخاذ 1.6 مليون نازح داخلي ملاذًا لهم في 2,358 مواقع وصفتها المجموعة بالـ"العشوائية وغير المخطط لها". ووفقًا لاستراتيجية مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات الخاصة باليمن لعام 2021، جاء تمركز النازحين باليمن في هذه المواقع "بشكل غير رسمي وتدخل ضئيل من الجهات المسؤولة عنالعمل الإنساني" ، مما يهدد حق النازحين بالبقاء في تلك المواقع مع عدم وجود اتفاق يُنظم حيازة نحو 80 بالمائة من تلك الأراضي (بحسب المعلومات المتوفرة حتى أوائل 2022). فخلال 2021، واجهت 7,500 أسرة نازحة تهديدًا بالإخلاء في 70 من المواقع التي تستضيف مخيمات النازحين.

تستضيف حجة، منذ عام 2015، 487 موقعًا للنازحين داخليًا تحتضن 435,007 أشخاص فروا من الأعمال العدائية المندلعة، لا سيما قرب الحدود مع السعودية. تحتل حجة المركز الثاني كأكبر محافظة تستضيف النازحين داخليًا في البلاد (بعد محافظة مأرب)، وبحسب المسح الذي أجرته مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات، شكلت المستوطنات العشوائية نسبة 97 في المئة من إجمالي 195 موقعًا استُطلع في حجة، 92 في المئة منها على أراضٍ مملوكة ملكية خاصة. انتهجت مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات، منذ عام 2015، سياسة عدم توفير خيام للنازحين تفاديًا لاستقرارهم في تلك المواقع بصورة دائمة، وقدمت توصية إضافية عام 2018 بامتناع منظمات الإغاثة عن إقامة مخيمات جديدة إلا في حال استُنفذت الحلول.

تُعد قرية الهيجة بصفة خاصة موقعًا غير مُهيأ لاستضافة النازحين، فلا توجد أي خيام أو منشآت خرسانية فيها كتلك الموجودة في مواقع أخرى. يقطن جميع النازحين تقريبًا في أكواخ متهالكة، وعام 2019 زُودت الأسر النازحة بمستلزمات المأوى في حالات الطوارئ شملت الصفائح المستخدمة في إنشاء الأكواخ، وألواح خشبية وغيرها من المواد التي بُليت معظمها الآن. أشار تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن مواقع النازحين في مديرية عبس تعاني من مرافق إيواء غير مهيأة ونقص في المياه والصرف الصحي والغذاء، وهي عوامل تفاقم من مواطن ضعف ساكنيها.

أظهر الشيخ عبدالله سعيد -أحد الزعماء القبليين في المنطقة -تعاونه من خلال توفير مساحة كبيرة من أرضه لاحتضان 800 أسرة نازحة في الهيجة، حيث يشرف على الموقع وينسق الأعمال الإنسانية هناك. لكنه نوّه إلى انعدام بعض المتطلبات الأساسية لإيواء النازحين، وقال "لا يوجد سوى مرفق صحي صغير بالكاد يوفر الرعاية الصحية الأساسية، علمًا أن إمدادات المياه ما زالت تعتمد على نقلها بالشاحنات".

ضعف كبير في الأنشطة الاقتصادية داخل مجتمعات النازحين داخليًا

يوجد قدر ضئيل جدًا من النشاط الاقتصادي داخل مخيمات النازحين داخليًا. تقدم المنظمات غير الحكومية قدرًا من المساعدة المالية في بعض المواقع، ويستطيع بعض النازحين من الرجال العثور على عمل بأجر يومي في المناطق المجاورة لهم. وفقًا لتقييمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تفتقر 92 في المئة من الأسر النازحة في اليمن فرص العمل، حيث لا يملك 64 في المئة منهم أي مصدر دخل على الإطلاق، في حين يعيش آخرون على دخل شهري أقل من 25,000 ريال يمني (40 دولارًا أمريكيًا). وبحسب إحصائيات المفوضية، يعني أن أسرتين من بين كل ثلاث أسر نازحة تؤمّن وجبة واحدة أو وجبتين فقط في اليوم وأن الأطفال محرومون من التعليم والرعاية الصحية الكافية. تلجأ بعض الأسر إلى التسول أو بيع ما لديها من ممتلكات، في حين يزوج البعض الآخر فتياتهم في سن مبكرة من أجل تخفيف الأعباء المالية التي أثقلت كاهلهم.

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) -الجهة المسؤولة عن تنسيق الاستجابات الطارئة للأزمات الإنسانية حول العالم -تحتاج النساء والفتيات إلى الحماية بصفة خاصة. أفاد المكتب في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 أن "النساء والفتيات النازحات يفتقرن للخصوصية أكثر من غيرهن، ويواجهن مخاطر تهدد سلامتهن، فضلًا عن محدودية وصولهن إلى الخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعلهن أكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة". تعول النساء حوالي 30 في المائة من الأسر النازحة، الأمر الذي يثقل كاهلهن بأعباء مالية في خضم تأثير التضخم على الاقتصاد المتدهور أساسًا.

ذكر تقرير منشور في يوليو/ تموز 2022 للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC) -وهي الجهة المشرفة على تنسيق استجابات الأمم المتحدة للأزمات الإنسانية مع مختلف المنظمات -أن توفير الحماية يشكل التحدي الأكبر في إدارة مخيمات النازحين في اليمن، كونها ضمن أدنى أولويات تمويل الأنشطة الإنسانية في اليمن. أشار التقرير إلى أن الأطفال النازحين مُعرضون بصفة خاصة لخطر سوء المعاملة والاستغلال في المواقع المستضيفة للنازحين، حيث يوجد في نصف عدد تلك المواقع بعض الأسر التي يعولها قاصرون (دون سن 18 عامًا). أضاف التقرير أن أقل من نصف المواقع المستضيفة للنازحين تتلقى المساعدات الإنسانية، وأقل من نصف السكان في تلك المواقع يحصلون على مساعدات.

اعتمدت أسرة مريم على تربية الأغنام والماعز في مسقط رأسهم، كمصدر دخل أساسي، وتمكنوا من اصطحاب أغلب تلك الماشية إلى أول موقع نزحوا إليه، لكنهم اضطروا لبيع معظمها لتغطية مصروفاتهم. لم يتبقّ لديهم الآن سوى عدد قليل من الأغنام يرعاها زوج مريم ووالدته، ويعتمدون على المساعدات الغذائية التي يتلقونها شهريًا من وكالات الإغاثة.

النزوح المطوّل مقابل الحلول الدائمة

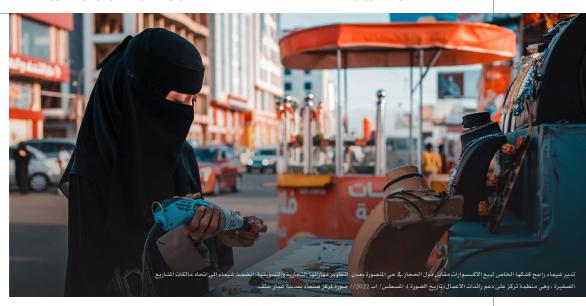
طال أمد النزاع، واقترنت معه ظاهرة النزوح التي أصبحت مستحكمة، مع عدم قدرة النازحين على العودة إلى ديارهم بسبب مخاطر اندلاع معارك قتالية جديدة تجبرهم على النزوح من جديد.

ووفقًا للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، يتمثل الحل الدائم في "انتفاء الاحتياجات المحددة للنازحين داخليًا من مساعدة وحماية مرتبطة بنزوحهم، وأن يتمكنوا من التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز ضدهم على أساس نزوحهم. يُمكن تحقيق ذلك من خلال عودتهم وإدماجهم محليًا وإعادة توطينهم". وفقًا لهذه الشروط، ما يزال إيجاد حل طويل الأجل لظاهرة النزوح "بعيد المنال" في نظر الكثير من المنخرطين في العمل الإنساني والتنموي وفقًا لتقرير المجلس النرويجي للاجئين (NRC) الذي تناول وضع الأسر النازحة: "إن إيجاد حلول دائمة يتسم بالتعقيد بسبب استمرار المعارك القتالية، والتغير المستمر في خطوط المواجهة، والتدهور الاقتصادي الشديد، ومحدودية فرص كسب العيش"، كما أن "التدخلات الإنسانية لا تزال تركز على حالات الطوارئ بسبب الصراع الدائر". يقول المجلس النرويجي للاجئين إن أكثر من مليون نازح داخلي عادوا إلى ديارهم خلال عام 2019، لكن في غياب الظروف الإنسانية التي تضمن ديمومة عودتهم. من جانب آخر، ترى مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات في اليمن صعوبة إيجاد الحلول الدائمة دون "وجود الهياكل من جانب آخر، ترى مجموعة تنسيق وإدارة أعمال المخيمات في اليمن صعوبة إيجاد الحلول الدائمة دون "وجود الهياكل الأساسية والظروف التي تسمح لهم بالعودة الآمنة وإعادة توطينهم وإدماجهم".

إذن، في الوقت الذي تُثني الوكالات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة النازحين عن الإقامة بصورة دائمة في المخيمات، تظل غير قادرة على توفير بدائل آمنة أو ظروف تتيح عودتهم بأمان إلى ديارهم. نتيجة لذلك، عاش جيل من الأطفال النازحين لأكثر من سبع سنوات في مستوطنات مؤقتة وعشوائية في كثير من الأحيان، سواء في محافظة حجة أو في جميع أنحاء اليمن. يحدو الأسر النازحة الأمل في العودة ذات يوم إلى مجتمعاتهم المحلية، دون خوف من الاضطرار لهجران ديارهم مرة أخرى.

تجددت المعارك القتالية في مديرية حرض هذا العام، ما يعني أن أسرة مريم، مثل غيرها من عشرات الآلاف من النازحين، لن تتمكن من العودة إلى ديارها قريبًا. تقول مريم "حتى الآن، لم يتمكن أي فرد من أفراد أسرتي أو غيرنا من العودة إلى قريتنا. لا نعرف إلى متى سنعيش نازحين".

محمد علي كلفود: هو صحفي يمني مستقل، مقيم بين صنعاء والحديدة. كتب مقالات لعدد من الوكالات الإخبارية الدولية، مثل نيويورك تايمز، وذا إنترسبت، وذا نيو هيومانيتاريان (IRIN سابقًا)، وذا ميديا لاين، والتلغراف، والجزيرة الإنجليزية. قبل عام 2015، عمل محمد كمدير تحرير صحيفة يمن أوبزرفر.



اقتصاد الحرب يعزز ريادة الأعمال النسائية في عدن

غيداء الرشيدي

لطالما شكلت النساء نسبة ضئيلة جدًا في قطاع الأعمال التجارية بعدن، إلا أن نسبتهن انخفضت بشكل حاد عام 2015 إبان غزو قوات الحوثيين وحلفائها للمدينة وبدء حملة تدخل إقليمية لتحريرها. رغم صعوبة الحصول على أرقام دقيقة في هذا الصدد، تشير الأدلة المُتناقلة إلى انخفاض حاد في حصة النساء داخل القطاع حيث تحدثت كلثوم ناصر، سيدة الأعمال الرائدة والعضوة في الغرفة التجارية بعدن، لمركز صنعاء للدراسات قائلة إن الحرب أدت إلى تراجع عضوية النساء في الغرفة التجارية من حوالي 20 إلى 6 نساء فقط. الحرب أجبرت الكثير منهن على إغلاق أعمالهن التجارية أو الفرار من اللاد.

لكن سرعان ما بدأت ناصر تلحظ تغيرات في مجرى الأمور: فقد ازداد عدد رائدات الأعمال في عدن بشكل مطرد، ومن خلال حديثها مع العديد من هؤلاء النسوة، أدركت أن الغالبية العظمى منهن لم يسبق لهن إدارة مشروع تجاري من قبل، قائلة "وجدنا أن من أبرز المشاكل التي تعاني منها النساء هو عدم وجود منظمة تقدم لهن العون لبدء مشاريعهن، وإجراء دراسات الجدوى، وتحديد آليات العمل والتسويق لمشاريعهن، أو توفير الحماية القانونية لهن لضمان حقوقهن"، مؤكدة حاجة رائدات الأعمال الجدد إلى الدعم لتطوير مشاريعهن. هذا ما دفعها لتأسيس اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة، الحاصل على ترخيص من الغرفة التجارية في عدن عام 2016، لمساعدة رائدات الأعمال على صقل حنكتهن التجارية. بحلول مايو/ أيار 2022، بات الاتحاد يضم ما يقرب من 1200 سيدة أعمال، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 150 عند تأسيسه.

مزيج من الحاجة والفرص ساهمت في ظهور هذا التوجّه. تقول ناصر: "أسفرت الحرب ظروفًا اقتصادية مزرية أثرت بشكل كبير على النساء"، حيث أدى الانهيار الاقتصادي العام إلى فقدان العديد من الأسر مصادر دخلها -يكسبها عادةً أرباب الأسرة من الذكور -مما أجبرها على البحث عن مصادر دخل جديدة.

أنجب اقتصاد الحرب طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة ذات ثروة طائلة في مدينة عدن، وبدورها أحدثت تغييرًا في الطلب على السلع والخدمات. ولتلبية احتياجات هذا السوق الجديد، بادرت رائدات الأعمال غالبًا بتحويل المهارات التقليدية -مثل الطهى وصنع البخور والعطور والخياطة والحرف اليدوية الأخرى -إلى مشاريع تجارية صغيرة غير رسمية.

تواجه جميع الأنشطة التجارية في عدن سلسلة من التحديات، مثل سوء الأوضاع الأمنية، وعدم استقرار أسعار الصرف وتقلب الأسعار، ونقص الخدمات، وصعوبة الحصول على التمويل، لكن التحديات التي تواجه رائدات الأعمال مضاعفة بسبب الأعراف المجتمعية التي تمنح الهيمنة للذكور. المرأة تجد نفسها مجبرة على التعامل مع تهديدات تمس سلامتها الشخصية عند خروجها من المنزل، فضلًا عن نظرة المجتمع الازدرائية والمشككة بالمرأة المنخرطة في الأعمال التجارية.

عدم تقدير انخراط المرأة في الأعمال التجارية يعرض سيدات الأعمال اليمنيات لسلوك عدواني من قِبل أقرانهن الذكور والمسؤولين الحكوميين الذين يتعيّن عليهن التعامل معهم.

في هذا المقال، يسلّط مركز صنعاء الضوء على رائدات الأعمال في عدن، والتحديات والفرص الماثلة أمامهن، والديناميكيات المعقدة التي أدت إلى زيادة عدد المشاريع التجارية المملوكة لنساء.

اختلالات السوق تحفز الأعمال الحرة

عام 2013، كانت عهد عيسى وزوجها ينتظران طفلهما الأول. استقالت عهد آنذاك من وظيفتها كمهندسة حاسوب استعدادًا لدورها الجديد كأم، لكن ما لبثت أن شعرت بفراغ كبير في قضاء يومها دون عمل. بدأت في صنع الهدايا التذكارية لتوزعها على الأصدقاء وأفراد الأسرة عند قدوم مولودها، وسرعان ما أثنى الجميع على إبداعها مما شجعها على صنع الهدايا التذكارية للأقارب لتوزيعها في مناسباتهم الخاصة. أدركت عهد سريعًا إمكانية تحويل هذه الهواية إلى مشروع تجاري ومصدر دخل لأسرتها: فهي تجد متعة عند قيامها بهذا الأمر وتملك موهبة واضحة، والأهم من ذلك يمكنها العمل من المنزل ورعاية مولودها في نفس الوقت. بتشجيع من زوجها، بدأت عهد في استثمار رأسمال صغير لشراء الطابعات وغيرها من المستلزمات تمهيدًا لإطلاق مشروعها.

اليوم، أصبحت عهد (ذات الـ34 عامًا) منظمة حفلات زفاف ومناسبات ذات صيت واسع في مدينة عدن، وهذا الصيف اشترت زيًا جديدًا لموظفيها البالغ عددهم 23 موظفًا. تقول عهد إن هجوم الحوثيين على عدن عام 2015 وفترة انعدام الأمن التي أعقبت تحرير المدينة تسببا في توقف حفلات الزفاف والمناسبات بشكل كامل تقريبًا، إلا أن السوق شهد نموًا مطردًا بعد ذلك.

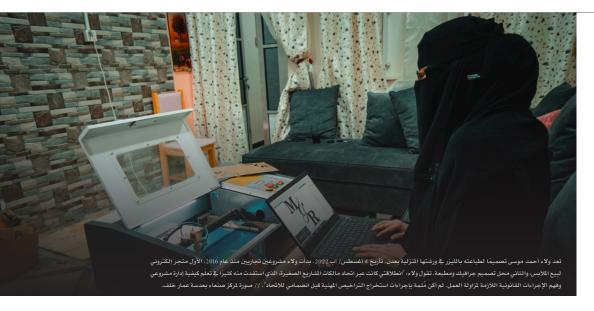
"تغير المجتمع بعد الحرب، وتغيرت متطلبات السوق" على حد قولها، مضيفة "اتسمت حفلات الزفاف والمناسبات قبل الحرب بالبساطة، كلًا حسب قدرته المادية"، حيث اقتصرت المناسبات الباذخة على أغنياء المجتمع، مثل أسر رجال الأعمال والسياسيين البارزين. تقول عهد إن خدمات تنظيم المناسبات اقتصرت -خلال السنوات الأولى من الحرب -عادة على قلة قليلة من أفراد المجتمع ممن لديهم القدرة المادية على تحمل تكاليفها.

مع احتدام الصراع في اليمن، ظهرت في عدن -العاصمة المؤقتة التي اتخذتها الحكومة المعترف بها دوليًا مقرًا لها -طبقة اجتماعية جديدة مرتبطة بالجماعات المسلحة والمضاربين في سوق العملة، ممن يمكنهم الوصول بسهولة إلى العملة الصعبة. لم تتوانَ هذه المجموعة من "الأثرياء الجدد" عن التباهي بثرائها من خلال إقامة مناسبات اجتماعية باذخة، الأمر الذي رافقه تقبل لهذه النزعة المادية من جانب الكثير من أبناء المجتمع. اليوم، أصبحت حفلات الزفاف المصممة بشكل احترافي حلمًا يراود العرائس الشابات، ويجد الكثير من الناس أنفسهم مضطرون لإقامة احتفالات تحفظ مكانتهم في أعين المجتمع. حسبما ذكرت عهد، يقترض الكثيرون من أبناء الطبقة الوسطى المال لإقامة حفلات فخمة لا قدرة لهم على تحمل تكاليفها.

كانت عهد تعمل غالبًا بمفردها قبل اندلاع الحرب، حيث اقتصر عملها على تصميم الهدايا التذكارية الموزعة في حفلات الزفاف وتزيين طاولات كعكة الزفاف. أما اليوم، أصبح بإمكانها -هي وفريقها المتفرغ تمامًا -إدارة وترتيب كل التفاصيل من الطعام والموسيقى والهدايا التذكارية والزينة في أي مناسبة، بما في ذلك حفلات الزفاف وحفلات التخرج والأعياد وغير ذلك. ومع توسع نشاطها خارج المنزل، أصبحت عهد عيسى تستأجر اليوم مستودعين لتخزين السلع والمستلزمات التى تحتاجها، لكن رغم ارتفاع الطلب على خدماتها ونمو مشروعها، تقول عهد إن عملها لا يزال مُهددًا في البيئة الحالية.

بالنسبة لها، يعتبر الأمن أحد الشواغل الرئيسية. بحُكم إقامة معظم المناسبات في المساء، يساورها القلق على موظفيها أثناء تحركهم بالمدينة في وقت متأخر من الليل، في ظل انعدام سيادة القانون والاضطرابات السياسية التي تسود المدينة. تقول عهد إن التقلبات الشديدة في قيمة الريال اليمني كبّدت أعمالها خسائر كبيرة وغير متوقعة بحيث أصبح المبلغ الذي تتفق عليه مع الزبون لا يغطي التكاليف. لتجنب ذلك، أصبحت جميع اتفاقياتها مع العملاء مُقوّمة بالريال السعودي منذ بداية العام، حيث تكلف حفلات الزفاف عادة ما بين 25000-5000 ريال سعودي (6500-1330 دولارًا). إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، يشكل نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي تحديات إضافية.

تقول عهد: "لا نشعر [في الوقت الراهن] باستقرار في الوضع المالي يخولنا بدء الإجراءات القانونية للتسجيل ودفع ضرائب ورسوم إضافية"، مضيفة أن تسجيل عملها بشكل رسمي سيُكلف مليون ريال يمني فضلًا عن رسوم أخرى رسمية وغير رسمية. تستطرد قائلة "في ظل عدم استقرار الأوضاع، نعمد في بعض الأحيان إلى تغطية الخسائر من أرباح جنيناها من أنشطة أخرى".



أحلام مؤجلة

تحدثت أنهار -وهي من سكان عدن فضلت عدم الكشف عن هويتها والاكتفاء بذكر اسمها الأول فقط -إلى مركز صنعاء عن دراستها في مجال هندسة الاتصالات بجامعة عدن قبل الحرب، وكيف كانت تحلم بالحصول على وظيفة في القطاع العام مثل والدها. اليوم، لم يعد الراتب الشهري الذي يتقاضاه والدها يكفي لتغطية احتياجات الأسرة حتى لمدة أسبوع واحد، وهو الواقع المُر الذي دفع أنهار للتوقف عن دراستها بحثًا عن مصدر دخل يلبي الاحتياجات الملحة للأسرة في الوقت الراهن.

انتهى بها المطاف إلى إطلاق متجر إلكتروني على الإنترنت، تعرض فيه ملابس عصرية من علامات تجارية معروفة كانت قد بدأت في استيرادها عبر البرّ من السعودية، بمساعدة شقيقتها المقيمة هناك. يلقى مشروعها رواجًا لدى فئة جديدة من المتسوقين، ويمكنها كسب ما يعادل راتب ثلاثة أشهر من طلبية واحدة.

أنهار هي مجرد واحدة من بنات جيلها اللواتي أجبرهن الواقع الاقتصادي، الذي تسببت به الحرب، على منح الأولوية للحاجة الملحة لإيجاد مصدر دخل على حساب الحياة التي كن يطمحن لها. في سياق الطفرة الأخيرة لريادة الأعمال النسائية في عدن، من الصعب تبيُّن عدد النساء اللائي بدأن وأدرن هذه الأعمال بمحض إرادتهن، وكم منهن جرى دفعهن إلى القيام بذلك من قِبل أزواجهن وأسرهن، وكم منهن أملت عليهن ظروف الحياة والحاجة إلى إبقاء هذا الخيار.

عوائق تحول دون الاندماج في الاقتصاد

تقول كلثوم ناصر إن العديد من رائدات الأعمال يفضلن عدم تسجيل مشاريعهن لدى السلطات المحلية أو استخراج سجل تجاري، ويُعزى ذلك إلى الرسوم التي يقتضيها التسجيل ويتعيّن عليهن دفعها، فضلًا عن خوفهن من فرض رسوم وضرائب إضافية عليهن بعد ترخيص أعمالهن من السلطات المحلية. مع غياب دولة فاعلة، ترى العديد من رائدات الأعمال في عدن أن اتباع الإجراءات الرسمية مسألة معقدة ومكلفة ولن تعود عليهن بأي فائدة تذكر. تضيف ناصر قائلة إن رائدات الأعمال يُستهدفن بصفة خاصة من قِبل موظفين حكوميين غير نزيهين، ممن يظنون أنهن يجهلن حقوقهن القانونية ويسهل ابتزازهن.

غير أن العمل دون سجل تجاري يجعلهن عرضة لدفع رسوم من تحت الطاولة لموظفي البلديات، ومسؤولي الضرائب، وقوات الأمن، وغيرهم ممن يطلبون رشاوي للسماح لهن بمزاولة أعمالهن. فضلًا عن ذلك، ينطوي مزاولة العمل بشكل غير رسمي على مخاطر رفع الإيجارات بشكل كبير ودون سابق إنذار من قِبل مالكي العقارات، لعدم وجود عقد قانوني مبرم بين صاحبة العمل ومالك العقار.

إن توعية رائدات الأعمال بشأن حقوقهن القانونية وكيفية ممارستها هو أحد المجالات التي ركز عليها اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة على حد قول ناصر، وكان ذلك سببًا في استقطاب مزيد من النساء للانضمام لعضويته. كما أن عضوية ناصر في الغرفة التجارية والعلاقات التي تربطها مع المسؤولين في السلطات المحلية ساهمت في توفير مزيد من الحماية لعضوات الاتحاد.

تقول ناصر "إلى جانب حل بعض المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال مع السلطات الرسمية -خاصة اللائي يزاولن أعمال غير مسجلة رسميًا -نقوم بالتواصل عبر شبكاتنا مع السلطات المعنية لإعفائهن من الرسوم [التي تسعى السلطات لفرضها]"، لكنها ترى وجود حاجة إلى توفير المزيد من المساعدة، بما في ذلك مبادرة الحكومة بتكليف هيئة رسمية تُعنى بمساعدة رائدات الأعمال على تثبيت حقوقهن القانونية ودرء أي انتهاكات ضدهن.

ترى ناصر أن هيمنة الذكور على بيئة ممارسة الأعمال التجارية تمثل عقبة رئيسية أمام رائدات الأعمال. ففي حين يعقد التجار الذكور صفقات مع بعضهم مبنية على الاحترام بشكل غريزي، هناك بعض من تجار الجملة والموردين عديمي الضمير، ممن يظنون أن المرأة التي تعمل خارج منزلها ليس لديها رجل يحميها. ومن ثم، تواجه رائدات الأعمال عادة تلاعبًا في أسعار المواد الأساسية اللازمة لتشغيل مشاريعهن أو تغييرات في شروط العقد المتفق عليه.

بالتالي يضع اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة نصب أعينه زيادة الحنكة التجارية لدى عضواته. وتحقيقًا لهذه الغاية، يقدم الاتحاد دورات تدريبية مجانية حول إدارة الأعمال في القطاع الخاص، مثل كيفية إجراء دراسات الجدوى وإطلاق الحملات التسويقية، ويقدم استشارات للشركات الناشئة في كيفية استدامة المشاريع. كما يتيح الاتحاد فرصًا للتشبيك على نطاق واسع وتجربة المنتجات وتسويقها من خلال إقامة البازارات والمعارض الكبيرة، حيث تعرض رائدات الأعمال منتجاتهم وخدماتهم على المشاركين والحضور. ذكرت ناصر أن اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة نظم حتى الآن حوالي معرضًا من هذا النوع.

وفقاً لناصر، يظل صعوبة الحصول على التمويل أحد العقبات الأساسية التي تواجه رائدات الأعمال، وهي مشكلة قائمة قبل اندلاع الحرب وتفاقمت مع مرور السنوات. تصف ناصر بيئة تفرض فيها البنوك وغيرها من المؤسسات التمويلية شروطًا تعجيزية للحصول على قروض وهو ما يحد من قدرة المرأة على تنمية مشاريعها. في السابق، كانت رائدات الأعمال ذوات المشاريع الصغيرة قادرات عادة في الحصول على قروض مقابل رهن عقارات، إلا أن حالة انعدام الأمن التي تسود مدينة عدن، أحجمت المُقرضين الذين يدركون أن وضع أيديهم على تلك العقارات في حالة التخلف عن السداد يكاد يكون مستحيلًا. عوضًا عن ذلك، أصبحت الجهات المُقرضة تطلب تسليم الذهب كضمان، وهو شرط يصعب على الكثيرات استيفاؤه أو غير مستعدات لقبوله. كما أن أسعار الفائدة الباهظة على القروض (التي تصل إلى 30 في المائة في معظم الحالات، حسبما أفادت ناصر)، وشروط سداد القروض الصارمة، وتذبذب أسعار الصرف التي يمكن أن تتلاشى معها قيمة الأرباح تدفع النساء لصرف النظر رغم تمتعهن بأهلية الحصول على قروض لمشاريعهن الصغيرة.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها اليمن خلال أكثر من سبع سنوات من النزاع كانت كارثية، وانبثق من رحمها اقتصاد الحرب، وقطاع عام شبه مشلول لا يتقاضى العاملون فيه رواتبهم في أغلب الأحيان، وقطاع خاص يهيمن عليه معدل أجور زهيدة بعد أن عصف به انعدام الأمن وانهيار الريال ومعدلات التضخم. وجد العديد من الطلاب أنفسهم مجبرين على التوقف عن دراستهم الجامعية والتخلي عن طموحاتهم للمساعدة في إعالة أسرهم. كما تخلى العديد من الرجال، العاطلين عن العمل أو أولئك الذين لم يتقاضوا أجورًا، عن وظائفهم وانضموا لجبهات القتال بغية الحصول على رواتب كجنود. إلا أن هذه التحديات مجتمعة خلقت فرصة سمحت لرائدات الأعمال في عدن بدخول عالم الأعمال الحرة.

غيداء الرشيدي: باحثة ومختصة بيانات مرئية في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية حيث تتركز أبحاثها على جنوب اليمن والقضايا الأمنية والاجتماعية في المحافظات الجنوبية.



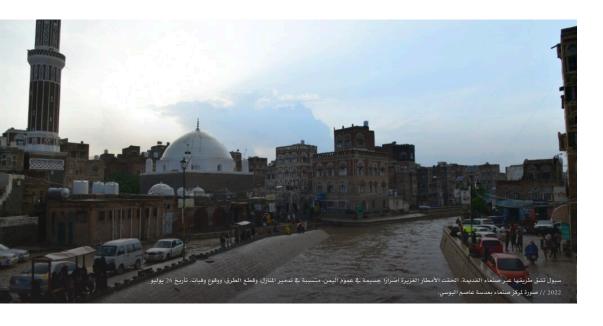
أمطار غزيرة تغمر صنعاء القديمة

غمرت السيول جميع أنحاء اليمن نتيجة الأمطار الموسمية الغزيرة التي شهدها شهر يوليو/تموز وأغسطس/آب، مما تسبب في قطع الطرقات، وتدمير المنازل والمحاصيل، وجرف الألغام، فضلًا عن وقوع وفيات. أثرت السيول على أكثر من 16,000 أسرة نازحة داخليًا، ممن تعيش في مساكن بدائية غير قادرة على تحمل ظروف الطقس القاسي. العديد من المنازل اليمنية مبنية من الطين، مما يزيد تعرضها لأضرار هيكلية عند هطول الأمطار الغزيرة وهو ما حدث بالفعل مع انهيار عدد من أسطح تلك المنازل وسط خشية الكثيرين من أن يأتي دورهم في حال استمر هطول الأمطار.









شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): رايان بيلي، كيسي كومبس، أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبد الغني الإرياني، ماجد المذحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، صلاح علي صلاح، سوزان سيفريد ، ميساء شجاع الدين، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

